من المُلام؟ كيف نشأ الخلاف بين قادة الصين الماويين، والاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأُخرى

الكاتب: الصحفي السوفييتي أوليغ ايفانوف

ترجمة مالك أبو عليا

في الآونة الأخيرة، لم تدخر قيادة بكين وأجهزة الدعاية الغربية والتحريفيين من جميع الألوان أي جهد في تشويه التاريخ الحقيقي للعلاقات السوفييتية-الصينية. انهم يجهدون من أجل اعادة كتابة الصفحات المجيدة في تاريخ الدولتين والشعبين ولجعل الشعب الصيني والرأي العام العالمي يُشككان في صدق سياسة الحزب الشيوعي السوفييتي والحكومة السوفييتية الأممية تجاه الحزب الشيوعي الصيني وجمهورية الصين الشعبية.

يسعى الحزب الشيوعي السوفييتي بلا كلل، تنفيذاً للقرارات المُتخذة في مؤتمره، الى تطبيع العلاقات السوفييتية الصينية. لم يكن الحزب الشيوعي السوفييتي يقوم بمُجرّد اعلان نواياه عن تحسين العلاقات، بل اتخذ مراراً وتكراراً خطوات عملية مُحددة لتحقيقها. في المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعي الذي عُقِدَ عام 1976، على سبيل المثال، أوضح تماماً أنه ان كانت الصين ستعود الى المسار الماركسي-اللينيني الحقيقي وتتخلى عن سياساتها العدائية تجاه البلدان الاشتراكية وتسلك طريق التعاون والأممية مع العالم الاشتراكي فان هذا سيلاقي رداً ايجابياً من الاتحاد السوفييتي ويفتح امكانيات تطوير العلاقات مع الصين بالتوافق مع السياسات الأممية.

أعاد المؤتمر السادس والعشرون الذي عُقِدَ عام 1981 التأكيد على الموقف المبدأي للحزب الشيوعي السوفييتي بشأن جميع العلاقات الدولية بين الاتحاد السوفييتي والصين.

مُلصق سوفييتي عن الصداقة مع الصين

كان من الطبيعي أن نتوقع أن نُقطة تحوّلٍ ربما تكون قد حدثت في العلاقات السوفييتية الصينية بعد موت ماوتسي تونغ في سبتمبر 1976، ، أو على الأقل تغيّرٌ نحو الأفضل. لم يكن سراً أن ماو وأتباعه كانوا يعملون بحماسة لتعطيل هذه العلاقات، خاصةً منذ أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات، وهذا هو بالضبط سبب مضاعفة الاتحاد السوفييتي جهوده لتطبيع العلاقات السوفييتية-الصينية بعد موت ماو.

تحقيقاً لهذه الغاية من عام 1976 الى عام 1980، أي في الفترة بين المؤتمرين 25 و26، تم اتخاذ عدد من الخطوات بمبادرة من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي من أجل ايصال فكرة للقيادة الصينية الجديدة أنه كان لدى الاتحاد السوفييتي نوايا حسنة تجاه الصين وانه مُستعد لتطبيع علاقاته مع هذا البلد. على سبيل المثال، فيما يتعلق بالمفاوضات المبدئية بشأن تنظيم الحدود التي استمرت منذ عام 1969، عُقِدَت الجولات الأولى من المفاوضات حول تطبيع العلاقات بين الدولتين عام 1979، حيث قدّم الجانب السوفييتي مجموعةً واسعةً من المقترحات البناءة، والتي رفضتها بكين بالرغم من هذا. في عام 1971 اقترح الاتحاد السوفييتي توقيع معاهدة مع الصين بشأن التخلي عن استخدام القوة. بموجب شروط هذه المعاهدة، يتعهد كلا الجانبين بعدم استخدام القوة المسلحة ضد بعضهما البعض وعدم استخدام اي نوعٍ من الأسلحة في وقتٍ لاحق، في عام 1973 اقترح الاتحاد التقليدية أو الصاروخية أو النوويةً ضد بعضهما. السوفييتي ابرام معاهدة عدم اعتداء مع الصين.

في آذار عام 1978، عشية جلسة المؤتمر الشعبي الوطني لجمهورية الصين الشعبية، اتخذ الاتحاد السوفييتي مرةً أُخرى مبادرات مُهمة كانت من المُمكن أن تؤدي الى تطبيع العلاقات. أظهر الجانب السوفييتي بانتظام، في المفاوضات التجارية السوفييتية-الصينية السنوية، استعداده لتوسيع التجارة على أساس المنفعة المُتبادلة، لاجراء محادثات حول توقيع اتفاقية تجارية طويلة الأجل واحياء التجارة الحدودية. معرروف بشكلٍ جيد الاقتراحات السوفييتية بشأن احياء العلاقات بين جمعيات الصداقة وفي مجال الصحة العامة والاستعداد لاعادة التعاون بين أكاديميات العلوم الصينية والسوفييتية. كل هذه المقترحات لا تزال قائمة، على الرغم من الاستجابة الصينية السلبية المُستمرة.

ان الموقف الذي تتخذه القيادة الصينية، كما هو موقفها من قبل، هو العقبة الرئيسية في طريق تطبيع العلاقات السوفييتية الصينية. ان زعماء بكين ملتزمون بمسار ماو المُعادي للسوفييت. في الوضع الذي تسعى فيه القيادة الصينية، التي تتغير باستمرار، الى تأكيد نفسها من خلال اتخاذها المواقف المُهيمنة القديمة ومعاداة السوفييت وتجديد الماوية، تظل الاجراءات السوفييتية حسنة النية بدون استجابةً ايجابية من الجانب الصيني.

يتضح هذا من خلال حقيقة أن القيادة الصينية ما بعد ماو لم تُقدّم اقتراحاً واحداً لتحسين العلاقة السوفييتية-الصينية وترفض توسيع التجارة أو الحفاظ على التعاون في المجال العلمي والثقافي. حتى أن الجانب الصيني المريض بمعاداته للسوفييت، لم يستجب للاقتراح السوفييتي لاقامة علاقات علمية بين علماء الزلازل السوفييت والصينيين. علاوةً على ذلك، يُصوّر الاتحاد السوفييتي، في الوثائق الصادرة عن أعلى الهيئات الحكومية الصينية وتصريحات قادتها، على أنه العدو الايديولوجي والسياسي والعسكري الرئيس للصين.

ومع ذلك، يُظهر تاريخ العلاقات السوفييتية الصينية، أنه لا توجد ولا يُمكن أن توجد أي أسباب لهذه القطيعة، عدا عن وجود أي أسباب للمواجهة بين الشعبين. على العكس من ذلك، توجد جميع الشروط المُسبقة اللازمة من أجل الصداقة والتعاون.

اليوم، لا يدّخر الماويون وأتباعهم في البلدان الأُخرى أي جهد لتزوير الأسباب الحقيقية لتفاقم المشاكل في العلاقات السوفييتية-الصينية وطبيعة هذه المشاكل. كُتِبَ الكثير في محاولات لوم الحزب الشيوعي السوفييتي والاتحاد السوفييتي على ذلك. من المعروف أن الدعاية المُعادية للشيوعية من كل لون تتناول هذه التزويرات بشغف وتُضخمها.

ليس من قبيل المصادفة أن هناك فيض من الكُتب والنشرات والمقالات المزورة في الدراسات التاريخية الغربية التي تسعى الى تبرير سياسات بكين الداخلية والخارجية وتُشوه الحقائق حول العلاقات السوفييتية-الصينية وتاريخ الخلاف بين الحركة الشيوعية العالمية والقيادة الماوية.

يجب التأكيد على أن الماويين أنفسهم ينشرون بكل تعمّد الأكاذيب والتزوير من كل نوع بصدد هذه المسائل. انهم يُساهمون في مساعدة الصحافة وعلماء الصينولوجيا في البدان الرأسمالية على بناء الأساطير حول هذه القضايا. نُشير في هذا الصدد الى التصريحات التي نشرتها الصحف Mainichi Shimbun وماينيتشي شيمبون Yomiuri Shimbunاليابانية يوميوري شيمبون في كانون الثاني لعام 1972 حول جوهر المُحادثات التي جرت بين بعض مُمثلي "شنغهاي" ومندوبي النقابات العُمالية اليابانية حول ما يُسمى "الجرائم الاحدى عشر" السوفييتية ضد الصين. لا يزال من المُمكن العثور على تعديلات لهذه التزويرات الماوية في المنشورات الأجنبية.

ان تلفيقات بكين تتعامل مع أكثر المسائل تنوعاً. تم الكشف عن العديد منها على نحوٍ مُلائم في الصحافة السوفييتية. ومع ذلك، تستمر قائمة الأكاذيب والتزوير في النمو، وهذا يجعل من الضروري تقديم معلومات اضافية حول نقاطٍ مُعينة.

هناك سبب آخر للقيام بذلك. ان الأشخاص الذين لديهم فكرة غامضة عن تاريخ العلاقات السوفييتية-الصنية والأهداف الحقيقية لبكين، أو الذين خدعتهم الدعاية الصينية يزعمون أحياناً أن جذور مُعاداة السوفييت تكمن في ظروفٍ موضوعية مُعينة، مثل "صراع بين المصالح القومية السوفييتية الصينية"، وليس في الجوهر القومي لسياسة القادة الصينيين وخطهم السياسي العام. غالباً ما يُلمّح أتباع مثل هذه الآراء الى تصريحات ماوتسي تونغ المُنافقة حول "الصداقة" مع الحزب الشيوعي السوفييتي، أو مُلاحظاته حول سعي الحزب الشيوعي الصيني الدائم من أجل تحقيق "الوحدة والتضامن" مع الشعب السوفييتي والشيوعيين السوفييت، وما الى ذلك. أحياناً يتم تفسير العداء الماوي للسوفييت من خلال نسبها الى "استيائهم الشخصي".

ومع ذلك، تُظهر الحقائق أن بكين، أثناء حياة ماو، ابتكرت "برنامجاً" خاصاً من أجل مُفاقمة الوضع في العلاقات السوفييتية-الصينية. هذا وحده يُمكن أن يُفسّر حقيقة أنه منذ الستينيات، كانت المُقترحات المُتكررة التي طرحها الحزب الشيوعي السوفييتي من أجل تطبيع العلاقات بين البلدين اما تُترَك بدون أي رد أو تُدفَن عمداً تحت جبالٍ من الاتهامات السخيفة على أساس تزوير الحقائق وتطويعها.

ولكن، فان الحقائق لا تدع مجالاً للشك في الطبيعة المُنافقة للتُهَم الموجهة الى الحزب الشيوعي السوفييتي بأنه المُسبب لتدهور العلاقات السوفييتية-الصينية، و"تقليص المساعدات السوفييتية للصين" و"استدعاء المُختصين السوفييت من الصين" في وقتٍ مُبكرٍ من الستينيات، كل ذلك رداً على "الموقف المُستقل" للقادة الشيوعيين الصينيين.

من المعروف جيداً أن جماعة ماو شنّت حملتها المُعادية للسوفييت في الوقت الذي أصبحت في العلاقات الوثيقة بين الصين والاتحاد السوفييتي عائقاً أمام مُخططات الهيمنة الصينية. تم استخدام الستارة الدخانية المُتمثلة بالادعاءات حول الروح "الثورية" لبكين و"تحريفية" الحزب الشيوعي السوفييتي من أجل اخفاء انحراف الحزب الشيوعي الصيني عن موقفٍ مبدأيٍ مُحدد.

لكي نكون موضوعيين، يجب على المرء أن يُلاحظ أن هجمات ماوتسي تونغ المُمنهجة على الاتحاد السوفييتي تعود الى الوقت الذي كانت فيه العلاقات بين البلدين ودية للغاية. في تشرين الثاني عام 1956، ادعى ماوتسي تونغ أنه تم التخلّص من اللينينية في الاتحاد السوفييتي، وفي آذار عام 1959 قال بأن "الاستغلال الاقتصادي العسكري من نوع التملّك العقاري" موجود في الاتحاد السوفييتي. استاء ماوتسي تونغ بمرارة من قرارات المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي وانتقاد عبادة الشخصية. مُخفياً آرائه الحقيقية، تظاهر ماو بالموافقة على قرارات المؤتمر. في الواقع، اعتبر مسألة انتقاد عبادة الشخصية تهديداً مباشراً لمكانته باعتباره الحاكم الأعلى للصين ولمزاعمه بأنه شخصية "كلاسيكية حية" في الحركة الشيوعية العالمية.

في الدورة الثانية للمؤتمر الثامن للحزب الشيوعي الصيني عام 1958 وفي اجتماع اللجنة

المركزية للحزب الشيوعي الصيني في آب عام 1959 تحدّث ماو عن الحاجة الى "الاستعداد للانقسام" أو الانشقاق، و"عدم الخوف من ذلك". كانت تلك هي اللحظة التي حدد فيها مهمة "هندسة التناقضات" في علاقات الصين مع الاتحاد السوفييتي وحزبه الشيوعي. في عام 1964، عندما كان الحزب الشيوعي السوفييتي والعديد من الأحزاب الشقيقة يبذلون جهوداً لتطبيع العلاقات مع الحزب الشيوعي الصيني، أعلن ماو أن الاتحاد السوفييتي كان "دولةً فاشيةً من نوع هتلر" وأقنَعَ القيادة الصينية أنه من المناسب تحقيق قطيعة مع الاتحاد السوفييتي. وبالتالي فان المسألة ليست مسألة "اهانات" مزعومة تعرّض لها ماو، بل بداعٍ من طموحاته لفرض خطه وعقيدته وهيمنته على المُجتمع الاشتراكي والحركة الثورية العالمية.

لكن كان ماو، في منتصف الخمسينيات، لا يزال يجد صعوبةً في احداث تحولات حادة في العلاقات السوفييتية الصينية، والتي وقف ضد حصولها الشيوعيون الأمميون في القيادة الصينية والروابط الواسعة في جميع المجالات بين البلدين والوضع الدولي العام.أُجبِرَ ماو على ابقاء خطه المُعادي للسوفييت مخفياً. هذا ما قاله عام 1958 عن الاتصالات بين الصين والاتحاد السوفييتي: "هناك الكثير من الشائعات الكاذبة حول العلاقات بين بلدينا. هل لدينا القوة لكي نُزعج أنفسنا بهذه الشائعات العديدة؟ فليذهب الشيطان معهم! سنبقى أُخوةً في عائلةٍ واحدة لمدة عشرة آلاف سنة".

احتاج ماو الى وقتٍ لاعداد الرأي العام الصيني ولاذكاء المشاعر القومية المُعادية للسوفييت. صعّدَ قادة بكين من أنشطتهم الانشقاقية في الحركة الشيوعية العالمية منذ عام 1958 وبدأوا في اقامة تحالفات ضد الحزب الشيوعي السوفييتي. على سبيل المثال، قالوا للألبان أنهم "تحمّلوا خط الحزب الشيوعي السوفييتي وسياسته بعد المؤتمر العشرين لمدة 4 سنوات وشهرين وقد سئموا منه".

ومن أجل الكشف عن الوضع الحقيقي، دعونا نُلقي نظرةً على بعض الأمثلة النموذجية في تاريخ العلاقات السوفييتية الصينية.

مُعارضة التعاون مع الدول الاشتراكية سنوات الستينات

سيكون من قبيل البديهية القول أن تنسيق السياسات الخارجية للدول الاشتراكية يصب في صالح السلام وحرية الشعوب وأنه مظهر من مظاهر الأممية في أكثر صورها وضوحاً. يُعزز هذا التنسيق من أمن الدول الاشتراكية ويجعل من الممكن التأثير بشكلٍ فعالٍ أكثر على مسار التطور العالمي لصالح السلام والديمقراطية والاستقلال الوطني والاشتراكية.
تم تحديد السمات الأساسية لمسار تنسيق السياسات الخارجية للدول الاشتراكية في الستينيات بوضوح منذ عام 1957 في تصريح اجتماع مُمثلي الأحزاب الشيوعية والعمالية للدول الاشتراكية وفي بيان السلام، وكذلك في البيان والنداء الى شعوب العالم الذي تبنته الأحزاب الشقيقة عام 1960. حققت المنظومة الاشتراكية العالمية نجاحاً ملموساً في متابعتها سياستها السلمية وتمكنت من شل الطموحات العدوانية للامبريالية. لعب دور ايجابي في هذا التعاون الذي حصل في السياسة الخارجية بين أكبر دولتين اشتراكيتين في العالم، الاتحاد السوفييتي وجمهورية الصين الشعبية. كان لهذا التعاون أساس قانوني دولي سليم، وهو معاهدة الصداقة والتحالف والمُساعدة المُتبادلة السوفييتية الصينية المؤرخة في 12 شباط عام 1950.
ولكن منذ أواخر الخمسينيات وبداية الستينات، عندما حددت بكين أهدافها كقوة عُظمى على الساحة العالمية، بدأت الحكومة الصينية في اتخاذ اجراءات مُنفصلة تتعارض مع الخط العام للنضال الاشتراكي العالمي من أجل السلام. كما أُعلِنَ في بكين في أوائل الستينيات أنه "كانت الحرب الباردة والتوتر الدولي مُفيدين للغاية في تثقيف الشعب". وزُعِمَ أن تفاقم التوتر الدولي هو "امتياز" لأنه "يُمكن للأحزاب الشيوعية، في ظروف التوتر الدولي، أن تتطور بسرعة أكبر ويُمكن أن يزداد مُعدل تطورها"، وبالتالي كان التوتر الدولي "أمراً مُفيداً". أدلى ماوتسي تونغ بتصريحات بهذا المعنى ولم يتردد في التصرف وفقاً لذلك.

ليو شاوكي رئيس مجلس الشعب الوطني الصيني

انتقد مُمثلو الصين (ليو شاوكي Liu Shaoqi، جو انلاي zhou enlai، دون شاوبين Deng Xiaoping وغيرهم) من على منصة المجلس العام للاتحاد العالمي لنقابات العمال الذي اجتمع في حُزيران عام 1960 موافق الأحزاب الماركسية اللينينية بشأن مسائل الحرب والسلام والتعايش السلمي ونزع السلاح في محاولة لفرض خطهم السياسي المُغامر على الدول الاشتراكية.

جو انلاي رئيس وزراء الصين

لقد دافعوا عن سياسة بناء علاقات بين الدول على غرار سياسة (العين بالعين والسن وبالسن)، ورفضوا المفاوضات كوسيلة لتسوية النزاعات، زاعمين أن التفاوض مع الامبرياليين هذا "من شأنه أن يخدع البشرية" وانتقدوا بقسوة سياسة الدول الاشتراكية المتضافرة في النضال من أجل نزع السلاح باعتبارها "غير مُجدية بل وضارة".

دون شاوبين

أفشى القادة الصينيين عملياً، بلجوئهم الى اسلوب ماوتسي تونغ في "الهجوم المُفاجئ"، أسرار الجوانب الأساسية لتكتيكات واستراتيجيات السياسات الخارجية للدول الاشتراكية لجمهورٍ عريضٍ من غير الشيوعيين دون أي مُناقشة أولية لهذه المسائل بين اللجان المركزية للأحزاب المعنية.

على الرغم من جميع مُحاولات الحزب الشيوعي السوفييتي والأحزاب الماركسية اللينينية الأُخرى القيام باجراءات تسوية الأمور، فقد استمرت قيادة الحزب الشيوعي الصيني في فرض مسار سياسته الخارجية على الحركة الشيوعية العالمية خلال الاجتماعات الثنائية والمتعددة الأطراف (في موسكو وبوخارست).

في نهاية عام 1962 وبداية عام 1963 شنّت قيادة الحزب الشيوعي الصيني هجوماً ايديولوجياً جديداً ضد الحزب الشيوعي السوفييني والحركة الشيوعية العالمية. تم شن هجوم مسعور على السياسة الخارجية للدول الاشتراكية الهادفة الى تجنّب حرب نووية، وهي مُشكلة خطيرة في

السياسة الدولية.
في وقت أزمة الكاريبي عام 1962 أصبح من الواضح أن قادة بكين كانوا على استعداد للتضحية بجميع المُثُل والقيم بما في ذلك السلام العالمي من أجل أهدافهم السياسية. عندما كان التهديد الأمريكي الخطير باستخدام القوة يحوم فوق كوبا وكان العالم على شفا حربٍ نووية، كان القادة الصينيون يُحاولون علانيةً اثارة صراع دولي واسع النطاق.
في البداية عندما كان الوضع الدولي متوتراً بشكلٍ خاص وكانت هناك حاجة مُلحة لتشكيل جبهة مُشتركة لصد الأعمال العدوانية الامبريالية الأمريكية، امتنع قادة الحزب الشيوعي الصيني عن اتخاذ اجراءات فعالة وعملية لدعم كوبا، على عكس الاتحاد السوفييتي ودول المنظومة الاشتراكية الأُخرى. أي فضّلَت القيادة الماوية أن تلعب لعبة الانتظار عندما كانت الأمور مشتعلة، حتى يكون لها الكلمة الأخيرة، بغض النظر عن النتيجة.
ولكن عندما خفّ التوتر وتحوّلت الأمور نحو الأفضل، أطلقت الصين فجأة حملةً صاخبةً "من الدعم القوي لنضال الشعب الكوبي من أجل استقلالها وسيادتها". في الوقت نفسه، زعمت الدعاية الصينية أن موقف الاتحاد السوفييتي كان ضاراً لكوبا. أظهر القادة الصينيون معارضتهم لتسوية أزمة الكاريبي من خلال المفاوضات السلمية وكانوا يودون أن يدفعوا الاتحاد السوفييتي وكوبا الى الأعمال المشحونة بالصراع العسكري، وحاولوا اثبات "صواب" وجهات نظرهم حول هذا الموضوع وبالتالي الهجوم على سياسة التعايش السلمي. نشر المُمثلون الصينيون افتراءاتٍ لا حصر لها مُعادية للسوفيين حول أزمة الكاريبي في المُنظمات الديمقراطية العالمية وفي مُختلف المحافل الدولية.
كان الماويون يريدون اثارة صدام عسكري بين الاتحاد السوفييتي والولايات المُتحدة، ولكي يظلوا خارج المحرقة الحاصلة دون أي خسائر. في هذا الصدد، نشرت الصحافة الرأسمالية عدة تصريحات مُثيرة للاهتمام.
كتبت صحيفة نيويورك تايمز في 7 تشرين الثاني عام 1962، على سبيل المثال، أن بكين كانت منذ فترة طويلة على استعداد للقتال حتى آخر أمريكي وآخر روسي.
فشل القادة الصينيون، خلال فترة الوضع الخطير في منطقة البحر الكاريبي، في تقديم أية مُقترحات بنّاءة من شأنها أن تضمن مصالح كوبا وتجنب نشوب حرب عالمية جديدة. علاوةً على ذلك، بعيداً عن فعل كل شيء للمساعدة في تسوية الأزمة، بدأت بكين عملياتها العسكرية على الحدود الصينية-الهندية في تلك الأيام على وجه التحديد، وبالتالي خلق بؤرة توتر دولي جديدة.
كانت هذه الاجراءات شهادة بليغة على الأهداف الحقيقية للقادة الصينيين. وقد استفادوا من وضع كان فيه انتباه كل العالم ينصب على الأزمة الدولية في منطقة الكاريبي من أجل تحديد أهدافهم القومية.
بالاضافة الى ذلك، في مُحاولة لتشويه السياسة الخارجية اللينينية للدول الاشتراكية، عارضت بكين في عام 1963 بشدة معاهدة موسكو التي تحظر تجارب الأسلحة النووية في الغلاف الجوي وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح البحر، والتي كانت، على الرغم من طابعها المحدود، النجاح الأول في الكفاح الطويل الذي خاضته الدول المُحبة للسلام وجماهير الشعوب العريضة في جميع أنحاء العالم ضد خطر الحرب النووية. كانت هذه الوثيقة مُهمة للغاية لمواصلة البحث عن طُرُق لتسوية القضايا الخلافية بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المُختلفة، وهي قد أثارت استجابة واسعة وحصلت على دعم كبير في جميع أنحاء العالم. أخضعت الحكومة الصينية هذه الوثيقة لهجمات مسعورة، في الوقت الذي كانوا يغضون فيه النظر عن حقيقة أن الرأي العالمي كان ينظر الى هذه المعاهدة على انها انجاز رئيسي لسياسة التعايش السلمي. أصبح موقف الصين الهيستيري واضحاً في تشرين الأول عام 1964، عندما اختبرت الصين أول قنبلة ذرية، ولا

زالت الصين مُستمرة، الى يومنا هذا في اجراء تجارب نووية في الغلاف الجوي. أثّر التساقط الاشعاعي الذي نتجَ عن التجربة التي أُجرِيَت في تشرين الأول عام 1980 على سكان اليابان والولايات المتحدة وكندا والمكسيك، مما أدى الى عاصفة احتجاجات في هذه البلدان وفي جميع أنحاء العالم.

كان من الواضح، أن تصرفات القادة الصينيين على الساحة الدولية، في تلك السنوات، كانت تهدُف الى دق اسفين في حركة التضامن الافروآسيوية، ووضعها في مواجهة مُجتمع الدول الاشتراكية، والوقوف مع القوى الامبريالية بشكلٍ مُباشر في العديد من القضايا. وبالتالي، لم يكن الأمر مُجرّد انحراف عن السياسة الخارجية للدول الاشتراكية، ولكن اعادة توجيه جوهرية لسياسة الصين الخارجية. أصبحَ من الواضح أكثر فأكثر أن الصين تتخلى عن المواقف الطبقية في سياساتها الخارجية وتقوّض جبهة النضال المُشترك ضد الامبريالية ونصب تلك السياسة ضد الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأُخرى.

بدا موقف بكين تجاه الاتحاد السوفييتي، الذي لم يدّخر أي جهد لمساعدة الصين في بناء الاشتراكية، أكثر من كونه موقفاً غريباً، وخصوصاً أن موقف الاتحاد السوفييتي الدولي في الدفاع عن مصالح الصين كان معروفاً بشكلٍ عام. يكفي أن نتذكر أن الاتحاد السوفييتي أرسَلَ تشكيلات ضخمة من المقاتلات السوفييتية لحماية الجمهورية من غارات العدو الجوية بناءاً على طلب الحكومة الصينية في عام 1949-1950 (ناهيك عن فترة ما قبل الثورة)، وبالتالي ضمان سلامة شانغاهاي أحد المراكز الصناعية الرئيسية في البلاد واحباط هجمات القوات الأمريكية وقوات تشانغ كايشي.

الجنود التايوانيين يُكدسون قذائف المدافع أثناء أزمة تايوان عام 1958

في أيلول عام 1958، أثناء أزمة تايوان الخطيرة، حذّرَت الحكومة السوفييتية الحكومة الأمريكية صراحةً من الاتحاد السوفييتي سيعتبر الهجوم على الصين بمثابة هجوم على الاتحاد السوفييتي وأن على الحكومة الأمريكية أن تتحمل كل العواقب المُترتبة على ذلك. بالاضافة الى ذلك، كان قادة الحزب الشيوعي الصيني في ذلك الوقت يتحدثون الى ما لا نهاية عن الأهمية الاستثنائية للصداقة السوفييتية-الصينية. كتب ماو تسي تونغ أن "توقيع معاهدة الصداقة والتحالف والمساعدة المتبادلة بين الصين والاتحاد السوفييتي، لا يعني تقديم مساعدة هائلة في بناء الصين، لكنه أيضاً ضمانة قوية ضد العدوان ومن أجل الحفاظ على السلام والأمن في الشرق الأقصى وفي جميع

أنحاء العالم[1].
الكلام كلام والحقائق حقائق. في أوائل الستينيات من القرن الماضي، بدأ الحزب الشيوعي الصيني بالفعل في انتهاك المعاهدة السوفييتية الصينية المؤرخة في 14 شباط عام 1950. وقد تهرّب الصينيون باصرار من الوفاء بالمادة 4 من المعاهدة التي دعت الى اجراء مشاورات "حول جميع المسائل الدولية الرئيسية التي تؤثر على العلاقات المشتركة الصينية والسوفييتية". أخفَت الحكومة الصينية نواياها باطلاق النار سواحل الجُزُر البحرية في مضيق فورموزا عام 1958 وفَشِلَت في ابلاغ الحكومة السوفييتية بالعمل العسكري الصيني المتهور ضد الهند، أو بموضوع المحادثات الصينية الأمريكية التي بدأت عام 1955، وانتهكت الصين كذلك التزاماتها في نقاطٍ كثيرةٍ أُخرى.
من جانبها، التزمت الحكومة السوفييتية بدقة بأحكام المُعاهدة فيما يتعلق بالمشاورات المُتبادلة وتبادل المعلومات السسياسية الأجنبية. قدّمَ الحزب الشيوعي السوفييتي بانتظام للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني والحكومة الصينية مواد كثيفة حول النقاط الرئيسية فيما يتعلق بالوضع الدولي والسياسة الخارجية السوفييتية. من عام 1960 الى عام 1963 فقط، تلقّى الحزب الشيوعي الصيني أكثر من 140 مادة من المعلومات الشفوية والمكتوبة.
كانت العلاقات السياسية الخارجية للحزب الشيوعي والحكومة السوفييتية مع الصين تستند دائماً الى الثقة والاهتمام العميق بتنسيق جهود البلدين على الساحة الدولية.

تقويض العلاقات الاقتصادية

نقلت قيادة الحزب الشيوعي الصيني خلافاتها الايديولوجية مع الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأُخرى الى علاقات الدولة الداخلية، وكان لهذا تأثير خاص على التعاون الاقتصادي. لم يكن هذا مُفاجئاً لأن القيادة الماوية كانت تعمل على تبديل سياساتها الداخلية بالكامل من الخطوط الاشتراكية الى الخطوط الامبريالية. ومن أجل وضع هذه الخُطط موضع التنفيذ، كان عليها أن تُظهر لشركائها المُستقبليين أنها لم تُغيّر مسارها الايديولوجي فحسب، بل كانت "تُفسح المجال" للأنشطة الاقتصادية مع الدول الامبريالية. وهكذا بدأت القيادة الماوية في طرد الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأُخرى من علاقاتها الاقتصادية الخارجية. أصبح هذا الجانب من سياسة بكين واضحاً بشكلٍ خاص منذ عام 1960، أي عندما بدأ الحزب الشيوعي الصيني بتطوير "برنامج خاص" في الحركة الشيوعية العالمية وداخل البلاد.
طالبت الحكومة الصينية باعادة النظر بجميع المُعاهدات والبروتوكولات السابقة بشأن التعاون الاقتصادي والعلمي السوفييتي الصيني، ورفضت قبول جزء كبير من عمليات التسليم المُخطط لها للمنشأة السوفييتية وبدأت بتقليص التجارة السوفييتية الصينية.
في 31 تشرين الأول عام 1960، أبلَغَ وزير التجارة الخارجية الصيني يي جيجيوانغ Ye Jizhuang ونائب وزير الخارجية لو غويبو Luo Guibo الحكومة السوفييتية من خلال السفير السوفييتي في بكين أن الصين تعتزم اعادة النظر في معاهداتها الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية مع الاتحاد السوفييتي.

[1]- Renmin ribao, February 14, 1951

بي جيجيوانغ

لو غوبيو

عندما وصل جو جووشين Gu Zhuoxin الى موسكو في تموز عام 1961 على رأس الوفد الاقتصادي الصيني للمشاركة في المفاوضات، قال أن الحكومة الصينية تعتزم رفض المساعدات التكنولوجية السوفييتية في بناء 89 منشأة صناعية و35 متجراً، ومصانع ووحدات أُخرى. طَلَبَ تشو انلاي في محادثاته مع نائب وزير التجارة الخارجية السوفييتية في آب عام 1961 تأجيل تسليم المصانع والمواد من الاتحاد السوفييتي لمدة عامين، مُتذرعاً بالصعوبات التي ظهرت في الاقتصاد لصيني بسبب الكوارث الطبيعية، على الرغم من الاتفاقية ذات الصلة تم توقيعها قبل شهرين فقط. كان على اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي والحكومة السوفييتية الموافقة على هذه الشروط على الرغم من أن مُعظم المصنع الذي يُكلف عدة ملايين من الروبلات كان قد بدأ في مرحلة التصنيع وتم طلب مواد له من أطراف أُخرى.
بناءاً على طلب الحزب الشيوعي الصيني، تم تأجيل تسليم المواد والمصنع من الاتحاد السوفييتي للمشاريع التي كانت قيد الانشاء بمساعدة التكنولوجيا السوفييتية لمدة عامين،تم تسجيل ذلك في البروتوكول المُشترك بين الدول في 13 أيار عام 1962.

اقترحت الحكومة السوفييتية على الحكومة الصينية في كانون الأول عام 1962 اجراء مُحادثات لتحديد حجم ونطاق شحنات المصنع للسنوات القادمة، ولكن ظل الاقتراح السوفييتي دون أي رد. وأظهرت الحقائق أن القيادة الصينية تعمدت تقليص علاقاتها الاقتصادية مع الاتحاد السوفييتي بما يتعارض مع مصالح الشعب الصيني ويضر بالصداقة والتعاون بين البلدين.

بَذَلَ الاتحاد السوفييتي جهوداً مُتكررة لتحسين الوضع من خلال تقديم مُقترحات مُحددة وواضحة لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجارة. لسوء الحظ، لم يتلقَ أيٌ من المُقترحات السوفييتية دعماً من الجانب الصيني. واصلت بكين تقليص علاقاتها الاقتصادية مع الاتحاد السوفييتي، وبالتالي خفض الحجم الاجمالي للتجارة السوفييتية الصينية (بما في ذلك المُساعدات التقنية السوفييتية) في عام 1962 الى 36.5% من مستوى عام 1959. استمر التدهور الحاد في التعاون الاقتصادي والتجاري طوال عامي 1963 و1964. وفي عام 1963 انخفض حجم التجارة بنسبة 23% بالنسبة الى عام 1962 و20% أُخرى عام 1964.

في البداية كانت مُبررات الصين لتقليص علاقاتها الاقتصادية مع الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأُخرى من خلال التذرع بـ"الوضع الاقتصادي الصعب". كان هذه هي الذريعة التي قدمها جو جووشين الذي ترأس وفد الحكومة الصينية في المحادثات المُشتركة في 10 شباط عام 1961، ومن قِبَل تشو انلاي في آب عام 1961. ومن ثم على نقيض كل ما كان يُقال في السابق، بدأت بكين في وضع اللوم الوحيد لتقليص التعاون الاقتصادي على الاتحاد السوفييتي!.

تم تجميد المشاريع التي كانت قيد الانشاء بمساعدة سوفييتية في الصين عمداً. تم تجميدها كنوع خاص من "المتاحف" المُستخدمة لتشويه حالة المساعدات الاقتصادية السوفييتية. تمت ازالة العلامات التجارية من المعدات والآلات السوفييتية، وتم اتلاف المعدات وتفكيكها عمداً، وقاموا بعد ذلك بابرازها للمواطنين الصينيين والأجانب على أنها "دليل" على اهمال الاتحاد السوفييتي في الوفاء بالتزاماته.

يُمكن الاستشهاد بالعديد من حقائق السلوك الشرير التي قامت به المنظمات الصينية. على الرغم من أن خط بكين كان واضحاً تماماً، استمرت الدعاية الماوية في نشر التلفيقات التي تُفيد بأن الاتحاد السوفييتي أوقف عمليات التسليم للمشاريع الصينية.

ان سياسة اضعاف التعاون الاقتصادي بين الاتحاد السوفييتي والصين، كما أصبح واضحاً الآن كانت موجهة نحو الهدف السياسي لبكين وهو تقويض الاتحاد السوفييتي في أعين الشعب الصيني، وكانت بمثابة ذريعة لتصعيد حملتها المُعادية للسوفييت.

ذهبت الصين في رسالة رسمية من حزبها الشيوعي موجهة الى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي بتاريخ 29 شباط عام 1964، ذهبت، الى حد الادعاء بأنه لا يوجد أي شيء يُسمى مساعدات سوفييتية للصين واختزلت المساعدة السوفييتية المُكثفة للصين الى "عمليات تجارية" عادية. كانت مثل هذه التصريحات مُلائمة لتبرير المسار الماوي، ولكن في الحقيقة، لا يُمكن اعادة كتابة التاريخ ارادياً بهذا الشكل. وفي هذا الصدد، يُمكن للمرء أن يتحدث عن بضع حلقات من تاريخ العلاقات السوفييتية الصينية تشهد على المُساعدة الودية السوفييتية والخالية من المصالح النفعية للصين.

وفقاً للاتفاقيات بين الصين والاتحاد السوفييتي بشأن سكة حديد تشانغشون Changchun الصينية وميناء آرثر ودايرين Dairen المؤرخة في 14 شباط عام 1950، سلّم الاتحاد السوفييتي حقوق الادارة المُشتركة للسكك الحديدية مع جميع المعدات ذات الصلة.

في تشرين الأول عام 1954 سلّمت الحكومة السوفييتية مجاناً الى الحكومة الصينية المُنشآت الموجودة في القاعدة البحرية بورت آرثر والتي قام الجانب السوفييتي ببناءها وترميمها.

الجنود السوفييت في بورت آرثر

بمساعدة الاتحاد السوفييتي، استعادت الصين أو أعادت بناء أكثر من 200 مشروع حديث بما في ذلك مشاغل الحديد والصلب في أنشان Anshan ووهان Wuhan وباوتو Baotou وبينجي Benxi والمصانع الميتالورجية في تشيشيهار Qiqihar المُتخصصة في انتاج أنواع خاصة من الفولاذ، ومراكز ضخمة للصناعة الكيميائية في جيلين Jilin وتايووان Taiyuan ولانجو Lanzhou ومناطق أُخرى. في عام 1959 كانت المرافق الصناعية في الصين التي تم بناؤها أو اعادة بناؤها بمساعدة سوفييتية تُمثّل 35-40% من اجمالي ناتج الصين من الحديد والصلب والمعدن المُدلفن، و85% من اجمالي انتاجها من الشاحنات والتراكتورات، و40% من ناتجها من الكهرباء و35% من ناتجها الهندسي الثقيل.

في ذلك الوقت، تحدثت بكين كثيراً عن التعاون المُثمر بين الصين والاتحاد السوفييتي وحول المساعدات السوفييتية في تدريب المُتخصصين الصينيين.

في الواقع، تلقّت الصين مساعدا علمية وتكنيكية مُكثّفة. ما يقرب من 50% من جميع المُخططات والوثائق التكنولوجية التصميمية الممنوحة للدول الاشتراكية قد مُنِحَت الى الصين. بحلول 1 تموز عام 1957 تم تصميم ما يُمكن اجماله بـ159 مشروعاً في الصين وتم استدخال أكثر من 300 نوع جديد من السلع الصناعية الى خط الانتاج الصيني باستخدام الوثائق والمخططات العلمية التكنولوجية السوفييتية. زوّد الاتحاد السوفييتي الصين بـ24000 مجموعة من الوثائق العلمية والتكنولوجية مجاناً تقريباً في غضون 10 سنوات. ووفقاً للخبراء الأجانب، فان شراء مثل هذه الوثائق في السوق العالمية كان سيكلّف الصين عدة آلاف من ملايين الدولارات.

في الفترة من 1949 الى 1959 تم ارسال أكثر من 900 مُدرّس سوفييتي كان 500 منهم متخصصون في المواضيع التكنولوجية، الى الصين. قام المُتخصصون السوفييت بتدريب ما يقرب من 17000 مُدرس صيني شاب على التدريس المُستقل والعمل البحثي. ساعد المُعلمون السوفييت في انشاء 900 مُختبر علمي جديد في الجامعات الصينية. علاوةً على ذلك، تمكن عدد كبير من المُتخصصين الصينيين من تحسين مؤهلاتهم وتطويرها من خلال العمل مع المُتخصصين السوفييت.

هذه ليست سوى عدد قليل من الحقائق التي يُمكن الاستشهاد بها هنا. في ذلك الوقت، قامت الصين بتقييم هذه المساعدة حق قدرها. قال ماوتسي تونغ: "دعونا نرى من قام بتصميم وتجهيز العديد من المصانع المُهمة لنا. هل كانت الولايات المُتحدة أم بريطانيا؟ لا. فقط الاتحاد السوفييتي هو الذي كان يوافق على ذلك، لأنه بلد اشتراكي وحليف لنا". في 1 شباط عام 1959 كتبت (صحيفة الشعب الصيني) renmin ribao: "ان المساعدات السوفييتية للبناء الاقتصادي لبلدنا، لم يسبق لها مثيل في التاريخ من حيث الكمية والنطاق"[2].

كثيراً ما تُثير الصين مسألة القروض السوفييتية وهي تدّعي أن الائتمانات السوفييتية طويلة الأجل لم تكن ذات أهمية لها، فهل هذا صحيح؟

قدّم الاتحاد السوفييتي للصين ائتمانات طويلة الأجل تصل الى 1816 مليون روبل. في 14 شباط 1950 مُنِحَت الصين ائتمانات بمعدلات فائدة بنسبة 1% لمبلغ 300 مليون دولار، تم تخصيصها كافةً كدفعة للآلات والمصانع والمواد، وتم استخدامها وفقاً لذلك. في عام 1954 سلّم الاتحاد السوفييتي للصين أصوله من الشركات السوفييتية الصينية المُشتركة ومنحها ائتماناً طويل الأجل بدون فوائد بقيمة 62600000 روبل لتغطية قيمة هذه الأصول. في عام 1960 سلمت المنظمات السوفييتية ما قيمته 288 مليون روبل قيمة مواد وسلع أُخرى الى الصين مُحملة على حساب الائتمان بدون فوائد. تم تخصيص مُعظم الائتمانات السوفييتية للاقتصاد الوطني الصيني وبشكل أساسي لتطوير صناعتها الثقيلة.

قدّم الاتحاد السوفييتي مساعدة هائلة للصين من أجل تعزيز امكانياتها الدفاعية. لم تقتصر هذه المساعدات على مُجرّد "بيع الأسلحة" كما يزعم الماويون في الوقت الحاضر. خلال الحرب الكورية، كانت معاهدة الصداقة والتعاون المُشترك السوفييتية الصينية وحقيقة أن الجيش السوفييتي كان في حالة قتال عند بورت آثر ودايرين، قد منع الولايات المتحدة من توسيع عدوانها واطلاق العنان للتدخل العسكري المباشر ضد الصين.

ان المساعدة السوفييتية للصين في تعزيز دفاعاتها هي مثال على الأممية الحقيقية والتزام بالواجب تجاه الحليف. وافق الاتحاد السوفييتي مراراً على طلبات الحكومة الصينية في الخمسينيات بتقديم المساعدة في بناء العديد من مؤسسات الصناعة الحربية. في الفترة من عام 1950-1963 ساعد السوفييت لصين على بناء وتشغيل ما يقرب من 100 مصنع ذخيرة كبير. زودت الحكومة السوفييتية الصين بالأسلحة والموارد من احتياطاتها الخاصة والتي كانت كافية لاعادة تجهيز العشرات من فِرَق مشاة جيش تحرير الشعب. كما تلقت الصين جميع المتطلبات في بورت آرثر. في الخمسينيات، أرسل الاتحاد السوفييتي العديد من المتخصصين الى الصين حيث ساعدوا في تنظيم انتاج الأسلحة وتعليم وحدات الجيش الصيني على استخدامها.

في الستينيات، بدأت الحكومة الصينية في سداد ديونها للاتحاد السوفييتي وكان هذا قد تم بمبادرة منها وبسرعة عالية وقبل الوقت المرسوم، على الرغم من الصعوبات الاقتصادية التي تمر بها البلاد وعلى عكس ما يُمليه المنطق. تم لفت انتباه المُمثلين الصينيين الى هذه الحقيقة مراراً وتكراراً. في البداية، لم تكن الدوافع وراء مثل هذه الأعمال غير المعقولة اقتصادياً واضحةً تماماً. ومع ذلك، صار من الواضح لاحقاً أن هذا كان تدبيراً مُتعمداً. بدأت الدعاية الماوية في الادعاء بأن الاتحاد السوفييتي، "طالب بسداد القروض قبل الوقت المُحدد"، وتجاهل الصعوبات الاقتصادية للصين مما زاد العبئ الذي يتحمله الشعب الصيني، وأن الاتحاد السوفييتي "يستخدم الديّن الذي قدمه للصين كعقوبة على المُعارضة الايديولوجية للشيوعيين الصينيين على الحزب الشيوعي السوفييتي".

---

[2]- Renmin ribao, June 19, 1957

وهكذا، صاغت قيادة الحزب الشيوعي الصيني خطوةً بخطوة "أسباباً مُقنعة" لتفسير الصعوبات الناشئة في العلاقات السوفييتية الصينية.
في بداية الستينيات، تعمدت الصين تفسير طبيعة التجارة بين البلدين، مُدعيةً أن الاتحاد السوفييتي كان يستخدمها "للضغط السياسي"، على الرغم من أن قادة الصين قبل وقتٍ قصير كانوا يعتبرون التجارة السوفييتية الصينية شكلاً من أشكال "المُساعدة الأُممية المُجرّدة من المصلحة النفعية".
وهكذا قامت رسالة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في 29 شباط عام 1964 والمنشورة في الصين والعديد من المقالات في الصحافة الصينية، بتحديد كمية المُنتجات الغذائية والخامات التي سلمتها الصين الى الاتحاد السوفييتي في مقابل بناء المصانع والمواد. وطالما أن الجانب الصيني يواصل جني رأسمالاً سياسياً من هذه الحقائق، فمن الجدير أن نتذكر بعض التفاصيل. ان نَظَرَ المرء الى بُنية صادرات الصين الى الاتحاد السوفييتي في تلك السنوات، فلن يسعه الا أن يرى أنه، الى جانب السلع المُهمة، تلقى الاتحاد السوفييتي كميةً كبيرةً من المُنتجات التي ربما كانت ستفشل في ايجاد سوق في العالم الرأسمالي. من بين صادرات الصين الى الاتحاد السوفييتي، احتلت العديد من السلع الاستهلاكية مكاناً بارزاً: الأدوات المنزلية والملابس والأدوات اليدوية والسلع الرياضية وما الى ذلك. شكلت هذه السلع نحو 39% من الحجم الاجمالي للصادرات الصينية الى الاتحاد السوفييتي في عام 1959، وأكثر من 46% عام 1960، ونحو 63% عام 1961 وأكثر من 67% في عام 1962 و70% عام 1963. لم تكن هذه السلع ضرورية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية وكان من المُمكن على الصناعة السوفييتية أن تُنتجها بسهولة. اشترى الاتحاد السوفييتي هذه البضائع من الصين لأنه كان حريصاً بصدق على تحسين الوضع الاقتصادي للصين.
أما بالنسبة للصادرات السوفييتية الى الصين، فقد بلغت 7655 مليون روبل منذ أوائل الخمسينيات وحتى عام 1963، منها 2790 مليون روبل للآلات المصنعية الثقيلة، و2674 للمواد الصناعية والخامات.
باختصار، كان الاتحاد السوفييتي يبذل قصارى جهده لتحويل الصين الى دولة صناعية، وكان يزودها بمصانع متطورة وآلات حديثة.
على عكس هذه الحقائق، تواصل بكين اتهام الحزب الشيوعي السوفييتي بـ"الوقوف ضد تصنيع الدول الشقيقة" والسعي للحفاظ على طابعها الزراعي.
ان ادعاءات الدعاية الصينية بأن شحنات الطعام الصينية الى الاتحاد السوفييتي في أوائل الستينيات كانت مسؤولةً عن المصاعب المادية للشعب الصيني بعد فشل سياسة القفزة العُظمى لن تحتاج الى مُعالجة عميقة. في الواقع، شكلت المواد الغذائية أقل من 20% من الحجم الاجمالي لتسليمات الصين التعاقدية الى الاتحاد السوفييتي عام 1960. بالاضافة الى ذلك، كانت كمية المُنتجات الغذائية التي باعتها الصين الى الاتحاد السوفييتي في ذلك العام نسبةً ضئيلةً من اجمالي انتاج الصين من الغذاء: الأرز 0.6%، فول الصويا 3.7%، الزيت النباتي 2.7%، اللحوم ومشتقاته أقل من 3%. لا يُمكن للمرء أن يُصدق أن هذه النِسَب المئوية كانت من شأنها أن تُنقذ الشعب الصيني من المجاعة والمصاعب التي جلبتها عليهم سياسات القادة الصينيين المُغامرة.
ليس من قبيل الصدفة على ما يبدو أن تكتم الصين حقيقة أنه في أواخر الستينيات، عندما قادت سياسة "الرايات الثلاثة الحمراء: الخط العام، القفزة الكُبرى والكوميونات الشعبية" البلاد الى مجاعة، أن الاتحاد السوفييتي أظهر اهتمامه بالشعب الصيني من خلال رفض تسلّم المواد الغذائية وتوقف بعد ذلك عن شراء المُنتجات الغذائية من الصين. فقط في عام 1964 وافق الاتحاد السوفييتي، بعد الضغوط الصينية عليه، على تضمين كمية مُعيّنة من المواد الغذائية في

وارداته من الصين (حوالي 8% من اجمالي قيمة الشحنات الصينية الى الاتحاد السوفييتي).
زعم خطاب اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في 29 شباط عام 1964 والذي أساء تفسير أسباب الصعوبات الناشئة في العلاقات بين البلدين، أن أسعار الشحنات السوفييتية الى الصين كانت "أعلى بكثير من الأسعار في السوق العالمية". تجدر الاشارة في هذا الصدد الى أنه في بداية المفاوضات التجارية السنوية مع المُمثلين الصينيين، طلبت وزارة التجارة الخارجية السوفييتية دائماً رأي الجانب الصيني حول الأسعار السوفييتية. كان الجانب الصيني يُجيب بشكلٍ ثابت بأنه لا توجد أسباب لاعادة النظر في الأسعار. كان هذا هو الحال في المُحادثات التي عُقِدت في أيار عام 1964، بعد شهرين من الرسالة المذكورة أعلاه. كان لدى الجانب الصيني سبب وجيه لترك الأسعار دون تغيير، لأنها كانت مواتية بشكلٍ عام لهم، وهذا كان شكل من أشكال المُساعدة التي قدمها الاتحاد السوفييتي للشعب الصيني.
ومع التحول الارادي المُتعمد لتدهور العلاقات السوفييتية الصينية في أوائل الستينيات، رفضت الحكومة الصينية الوفاء بالتزاماتها التعاقدية فيما يتعلق ببناء المشاريع الاقتصادية المُشتركة التي كانت ضرورية لكلا الجانبين. وكان من بينها سكة حديد لانتشو Lanzhou (الصين)-أكتاغاي Aktagai (الاتحاد السوفييتي). أوفى الاتحاد السوفييتي بالتزاماته عام 1958، أما الجانب الصيني فقد أوقف جميع الأعمال في المشروع بعد عام 1960 دون أن يتحمل عناء تفسير أسباب سلوكه. على الرغم من انفاق مبالغ كبيرة على القسم السوفييتي من السكة الحديدية وانجازه، الا أن الخط لم يكتمل أبداً في الجانب الصيني.
اقترح الجانب السوفييتي في نيسان عام 1962 وضع برنامج مُشترك للتدابير الشاملة لتطوير الموارد الطبيعية في حوض آمور. امتنع الجانب الصيني المُشاركة في المشروع. تم الكشف عن أسباب ذلك في وقتٍ لاحق، عندما اتضح أن المنطقة كانت تُعدها الصين للاستفزازات ضد الاتحاد السوفييتي.

حوض امور

وبينما كان القادة الصينيون يُشككون بالتجارة والسياسة الاقتصادية السوفييتية، فقد بذلوا جهداً للصمت عن المُقترحات العديدة التي كانت تهدف الى تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين. من بين المُقترحات المُقدمة بين عامي 1963 و1964، كانت هناك مُقترحات لتقديم ائتمانات طويلة الأجل (15-20 سنة) بشروط مُيسّرة لزيادة موارد الصادرات الصينية وتبادل معلومات التجارة الخارجية وتنسيق عمليات التجارة الخارجية في السوق الرأسمالية، مما كان سيكون مفيداً لكلا البلدين. اقترح الاتحاد السوفييتي مراراً ابرام مُعاهدة طويلة الأجل لسلع فردية

تقليدية، وللأسف تم تجاهل جميع هذه المُقترحات.

قضية الاختصاصيين السوفييت والتعاون العلمي التكنولوجي

بالاضافة الى سعيها لتقويض السياسة الأممية للحزب الشيوعي السوفييتي والحكومة السوفييتية وتحميل السوفييت المسؤولية عن الاخفاقات الاقتصادية الصينية في زمن سياسة (القفزة) ومُفاقمة الأزمة في العلاقة السوفييتية-الصينية، تستمر الصين في تشويه مسألة الاختصاصيين السوفييت.
في هذا الوقت الذي يتم التنديد بتجارب الماويين في أواخر الخمسينيات حتى داخل الصين باعتبارها أخطاء، تجد بكين صعوبةً في ترويج أفكارها الزائفة فيما يتعلق بالاختصاصيين السوفييت، أكثر من أي وقتٍ مضى.

"أُدرسوا العلم السوفييتي للارتقاء الى مستوى العلم العالمي"، 1958، مُلصق صيني

لقد قام الحزب الشيوعي والحكومة السوفييتيين مراراً وتكراراً بتفسير الموقف الحقيقي من مسألة الاختصاصيين.

"بدعم الاتحاد السوفييتي الهائل وقوتنا العظيمة سنُحقق تصنيع أُمتنا خطوةً بخطوة" 1953، ملصق صيني

تم ارسال أكثر من 10000 اختصاصي سوفييتي الى الصين بناءاً على طلب الحكومة الصينية قبل عام 1960. هناك قام الاختصاصيون بنقل خبراتهم المهنية الى الشعب الصيني. من الواضح أن عملهم قد أثمر، لأنه تم تقييم هذه الثمار عالياً من قِبَل القادة الصينيين الذين تحدثوا على نطاقٍ واسع الى الشعب الصينين حول الحاجة الى الاستفادة من التجربة السوفييتية. قال تشو انلاي، في خطابه في المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي الصيني عام 1956: "قام الاختصاصيون السوفييت واولئك القادمون من الديمقراطيات الشعبية بتقديم مساهمة بارزة في بناءنا الاشتراكي". أما لي فوتشون Li Fuchun نائب رئيس مجلس الدولة الصيني فقد قال في 29 أيار عام 1959: "ان المشاريع التي صُمِمَت وبُنيت في بلدنا بمساعدة السوفييت تُجسّد بالفعل أفضل وأحدث ما كان يملكه الاتحاد السوفييتي تحت تصرفه. هذه المشاريع هي العمود الفقري لصناعاتنا، ليس فقط من حيث حجمها، بل أيضاً من حيث مستواها التكنولوجي... نحن كنا نعلم من قبل، وهذا ما تؤكده الحقائق، أن جميع الاختصاصيين ومؤسسات التصميم السوفييتة قد بذلوا قصارى جهودهم لضمان أن تُجسّد هذه المشاريع أفضل ما تُقدمه التجربة السوفييتية وأنها هي الأفضل في العالم، وقد نجحوا في ذلك. هذا هو تقييمنا للمساعدات التي قدمها لنا الاختصاصيون والمُنظمات السوفييتية".

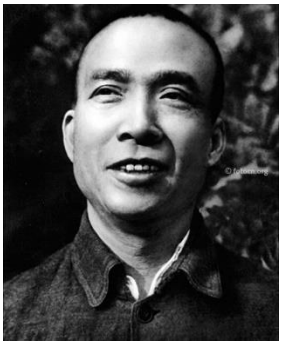

لـي فوتشون

وأدلى قادة شيوعيون صينيون آخرون بتصريحات مُماثلة.
كان الاتحاد السوفييتي دائماً يأخذ بالاعتبار مسألة أهمية تطوير العلاقة بين المُتخصصين السوفييت والكوادر الصينية المحلية. حَرِصَ الجانب السوفييتي على عدم اعاقة مُبادرة الكوادر الصينية وتطورهم السريع، مع الأخذ بعين الاعتبار النمو السريع للكوادر التكنولوجية الوطنية في الصين. ولهذا السبب سألَ الاتحاد السوفييتي من القيادة الصينية رسمياً في أعوام 1956 و1957 و1958 عما اذا كان الوقت قد حان لعودة الاختصاصيين السوفييت الى بلادهم. ردت الصين على السؤال بأنه يجب على الاختصاصيين أن يظلوا في البلد.

"أُدرسوا الاقتصاد السوفييتي المُتقدّم من أجل بناء دولتنا"، 1953، ملصق صيني

في عامي 1958 و1959 بدأت التقارير تتوالى حول سوء مُعاملة السلطات الصينية للاختصاصيين السوفييت

"أُدرسوا تجربة الاتحاد السوفييتي المُتطورة في النضال من أجل تصنيع بلادنا"، 1953، مُلصق صيني

"الاتحاد السوفييتي هو مثلنا الأول"، 1953، مُلصق صيني

كان هذا هو الوقت الذي بدأت فيه حملة "الشعارات الحمراء الثلاث" الماوية تُطبّق في الصين. وبقدر ما لم يستطع الشعب السوفييتي دعم هذه الحملة المُغامرة التي تتعارض مع المبادئ الاقتصادية الاشتراكية اللينينية والمعايير التكنولوجية، صار الاختصاصيون السوفييت يُعاملون بازدراء على أنهم "مُتخلفين تكنولوجياً" و"مُحافظين" ولم تعد هناك حاجة لتوصياتهم. أدت المغامرة التكنولوجية والصناعية الى حوادث خطيرة أسفرت عن وقوع اصابات في كثيرٍ من الحالات.

تم التعامل مع الاختصاصيين السوفييت الذين كانوا يؤدون واجبهم الأُممي بأمانة بظلم وانعدام ثقة علني، وتم تفتيش ممتلكاتهم الخاصة سراً، وما الى ذلك. بدأوا بالاحتجاج على السلطة الصينية رداً على هذا النوع من التعامل مُعتبرين أنه يُشكل اهانةً لهم. في مُقابلةٍ مع نائب وزير وزارة الهندسة الميكانيكية وانغ داوهان Wang Daohan، كان لدى الاختصاصي السوفييتي زوسيمينكو Zosimenko الذي كان يحتج على تفتيش في مُمتلكاته الشخصية كل الأسباب ليقول: "كان الأمر مفهوماً عندما كان يتم التفتيش في حقيبة مُمتلكاته الشخصية عندما كنت في ألمانيا عام 1937. لكنني لا أستطيع أن أفهم ما يجري هُنا الآن".

وانغ داوهان

في مُحاولةٍ منهم لحفز استدعاء الاختصاصيين السوفييت من الصين وبالتالي خلق ذريعة أُخرى لمزيدٍ من تفاقم العلاقات السوفييتية الصينية، بدأت القيادة الصينية تفرض على الاختصاصيين السوفييت وجهات نظرها المُناهضة للينينية بشأن المسائل الأُممية وتحريضهم ضد الحزب الشيوعي والحكومة السوفييتيتان. أثار هذا الاجراء سَخَط الشعب السوفييتي الذي بدأ يتقدم بالحصول على أذون من الحزب الشيوعي والحكومة السوفييتية اما لرفض الأعمال الاستفزازية الصينية أو بباستدعاء الاختصاصيين الى وطنهم.

واجَهَ الجانب السوفييتي خيار اما السماح للاختصاصيين السوفييت بالدخول في مناقشات من شأنها حتماً أن تزيد من حدة الخلافات، أو استدعاؤهم، وبالتالي منع نشوب أي صراع بينهم وبين الجانب الصيني. قبل اتخاذ قرار نهائي، اتصلت الحكومة السوفييتية بالقيادة الماوية وطلبت منها تهيئة ظروف عمل مُلائمة للاختصاصيين السوفييت حيث ذكرت لهم الأولى الحقائق ذات الصلة التي حدثت مهم. وحذرت الحكومة السوفييتية أنه سيتعين عليها استدعائهم الى الاتحاد السوفييتي

بخلاف ذلك. نظراً الى أن الجانب الصيني لم يُعر الطلبات السوفييتية المُتكررة أي اهتمام، فقد تم ارسال مذكرة رسمية الى الحكومة الصينية في 16 حُزيران عام 1960 تُبلِغُ فيها الصين أنه لم يتبقى لديها أي خيار سوى استدعاء الاختصاصيين.

ومما يُثير الاهتمام أن الحكومة الصينية لم تعتبر أنه من الضروري الرد على المذكرة عندما تلقتها. فقط بعد أن غادرت المجموعة الأولى من الاختصاصيين السوفييت أصدرت وزارة الخارجية الصينية بياناً رسمياً يطلب بقائهم في البلاد، مُصرّةً طوال الوقت على "حقها" في اخضاعهم للدعاية الموجهة ضد سياسة الحزب الشيوعي السوفييتي والحكومة السوفييتية.

كان هذا السلوك مؤشراً اضافياً على أن بكين لم تكن مُهتمةً بوجود اختصاصيين سوفييت في الصين. بذل الماويون منذ عام 1958 قصارى جهودهم لجعل وجود الاختصاصيين في بلادهم مُستحيلاً. ومن الجدير بالذكر أن الصين لم تقم أبداً بالرد على الاقتراحات السوفييتية اللاحقة من أجل اعادة الاختصاصيين السوفييت بشرط منحهم ظروف عمل مُلائمة. تم تقديم هذه الاقتراحات مراراً وتكراراً وتم ادراجها في رسالة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي الموجهة الى اللجنة المركزية لحزب الصين في 19 تشرين الثاني عام 1963.

ومع ذلك، أثارت آلة الدعاية الصينية ضجةً كبيرةً حول هذا الأمر، مُدعيةً أن "الاستدعاء التعسفي" للاختصاصيين السوفييت من الصين قد خلق صعوبات هائلة.

زعُمَت الرسالة المذكورة أعلاه الصادرة عن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في 29 شباط عام 1964، ومنشورات صينية أُخرى، أن رحيل الاختصاصيين السوفييت قد أُثّرَ على تنفيذ الخُطط الاقتصادية الصينية. ان الطبيعة التي لا أساس لها من الصحة لمثل هذه التصريحات بديهية لأن الخُطط الاقتصادية الوطنية الصينية، ان كان يُمكن للمرء أن يُطلق عليها هذا، مع أخذ سياسة "القفزة" في الخمسينيات والستينيات بعين الاعتبار، كانت مشلولة على وجه التحديد في تلك القطاعات الاقتصادية-الزراعة وتنجيم الفحم والنقل- حيث لم يتم توظيف اختصاصيين سوفييت على الاطلاق، أو كان هناك عدد ضئيل للغاية منهم.

في صيف عام 1960 كان هناك ما يَقرُب من 1100 أو 80% من العدد الاجمالي للاختصاصيين السوفييت، (أي 1390 مُتخصصاً)، يعملون في نظام وزارة الهندسة الميكانيكية وفي صناعة الحديد والصلب. بالحكم من خلال الوثائق الصينية، كان الوضع في مشاريع صناعة الحديد والصلب وبناء الآلات في الصين طبيعياً نسبياً. كان الفشل يعتري الصناعات المعدنية "صغيرة النطاق" و"التقليدية" الحِرَفية والتي لم يكن لدى الاختصاصيين السوفييت أي شيء يفعلونه حيالها على الاطلاق.

كم عدد الاختصاصيين السوفييت الذين تم توظيفهم بالفعل في الصناعات التي عانت من أكبر الانتكاسات؟ كان هناك 4 اختصاصيين سوفييت في تنجيم الفحم و4 في وزارة اقتصاد الدولة وواحد في وزارة الزراعة. لم يكن العديد من الاختصاصيين السوفييت مُرتبطين باقتصاد الدولة بأي شكلٍ من الأشكال (140 اختصاصياً). كانوا يعملون في المجالات الثقافية والطبية وغيرها من المجالات غير المُنتِجة. لذلك، لا توجد أي أسباب على الاطلاق للادعاء بأن رحيل الاختصاصيين السوفييت قد أثّرَ سلباً على الاقتصاد الصيني.

زَعمت القيادة الصينية، على عكس كل منطق، بأن الصين لم تكن بحاجة الى اختصاصيين سوفييت. ان كان هذا هو الحال، فلماذا أُثيرَت مثل هذه الجَلَبة حول هذه المسألة ولماذا تم عزو تدهور العلاقات السوفييتية الصينية الى الانتكاسات الاقتصادية التي يُزعَم أن الصين قد عانت منها بسبب رحيل الاختصاصيين السوفييت؟ من الواضح أن الماويين اختلقوا قصة الاختصاصيين السوفييت بهدف اثارة العداء ضدهم بين الشعب الصيني وخلق ذريعة لتحويل سياسة الصين العالمية من كونها جُزءاً من منظومة الدول الاشتراكية الى سياسة قائمة على

المُغامرة وطموحات القوة العُظمى. زعم القادة الماويون في رسالة من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في 29 شباط عام 1964، وفي الوثائق اللاحقة، أن الحكومة السوفييتية "ألغت 257 مشروعاً للتعاون العلمي التكنيكي" مع الصين. تقدم السجلات صورةً مُختلفة تماما. انها تُظهِر أن الجانب الصيني في 31 تشرين الأول عام 1960هو الذي قدّم اقتراحاً لمراجعة جميع الاتفاقيات والبروتوكولات القائمة بشأن التعاون العلمي التكنيكي السوفييتي-الصيني. في 12 شباط عام 1961 سلّمَ المُمثلون الصينيون الذين شاركوا في المُحادثات حول التعاون العلمي التكنيكي، مسودة خطاب يحتوي على اقتراح لاعتبار اتفاقية التعاون العلمي التكنيكي بين الجانبين الموقعة في 12 تشرين الأول عام 1956 لاغية، والاتفاقية الصينية السوفييتية الموقعة في 18 كانون الثاني عام 1958 بشأن البحث العلمي التكنيكي المُشترك والمساعدة السوفييتية في هذا المجال، وكذلك الاتفاقيات والبروتوكولات الأُخرى بشأن التعاون العلمي التكنيكي الموقعة من قِبَل الوزرات والادرات التابعة للأطراف المُتعاقدة على أساس الاتفاقات المذكورة أعلاه، كلها لاغية. من خلال هذه الاجراءات، ألغت الحكومة الصينية التزامات الاتحاد السوفييتي بتقديم وثائق تكنولوجية (1129 مشروعاً) الى الصين واستضافة الاختصاصيين الصينيين بهدف تعريفهم بالانجازات السوفييتية في 26 مشروعاً، وكذلك التزام الصين بتسليم وثائق تكنولوجية لـ159 مشروعاً الى الاتحاد السوفييتي واستقبال الاختصاصيين السوفييت في 68 مشروعاً.
كل هذا يدل على أن الحكومة الصينية هي وحدها التي تتحمل المسؤولية عن تقليص التعاون الاقتصادي والعلمي التكنيكي وأنها فعلت ذلك لنفس السبب: لقد كانت تتخلى عن سياسة الصداقة مع الاتحاد السوفييتي من أجل سياسة العداء والمواجهة.
في تلك السنوات نفسها، قلصت الصين تعاونها الاقتصادي ليس فقط مع الاتحاد السوفييتي ولكن مع الدول الاشتراكية الأُخرى. بحلول عام 1962 انخفض حجم تجارتها مع دول مجلس التعاون الاقتصادي الى ما يقرب الثلث عام 1959، وانخفض بنسبة أكبر عام 1963 ليصل الى 20%.

الاستفزاز على الجبهة

كانت السياسة التي تبنتها القيادة الماوية لإحداث توتر في العلاقات السوفييتية-الصينية واضحة بشكلٍ خاص في مسألة الحدود المُشتركة.
كان كل شيءٍ هادئاً على الحدود التي تمتد أكثر من 7500 كيلومتراً، خلال السنوات العشر الأولى بعد قيام جمهورية الصين الشعبية. قدّم كلا الجانبين المساعدة لبعضهم البعض في مُكافحة الكوارث الطبيعية في المنطقة الحدودية، وكانت السلطات السوفييتية تُلبي دائماً مطالب الجانب الصيني في السماح للمواطنين الصينيين برعي الماشية وقطع الأخشاب وصيد الأسماك في بعض مناطق الحدود السوفييتية. تم اجراء أبحاث مُكثّفة بهدف دراسة موارد الأنهار الحدودية واستخدامها المُشترك.
لم يعد سراً أن صارت الحكومة الصينية راغبةً، منذ الستينيات، لاخراج ملف "القضية الحدودية" على الملأ. ومما له دلالة أن المُطالبات المُتعلقة بأراضي سوفييتية التي تم طرحها عام 1957 على صفحات العديد من الصحف الصينية الرسمية لم تتلقى رفضاً مثلما تستحقه سواءاً في ذلك الوقت أو لاحقاً. كان هذا واضحاً بشدة. بدأ المُمثلون الصينيون الرسميون يخوضون في هذه الادعاءات بصراحة، والتي تقدمت بها بادئ ذي بدء عناصر برجوازية في الصين أثناء مظاهراتهم المُعادية للاشتراكية عام 1957.[3]

اشتباك بالأيدي بين حرس الحدود الصينيين والسوفييت

تُظهر الحقائق أنه منذ أوائل الستينيات صدرت تعليمات للمواطنين وحرس الحدود للسيطرة على المناطق الحدودية السوفييتية وجُزُرها على نهري آمور Amur وأوسورUssuri. بدأوا، بناءاً على أوامر مُباشرة من سلطات بكين، بإثارة حوادث حدودية وتوجيه تهديدات مُسلحة ضد المواطنين السوفييت والقيام بهجمات وهمية على نقاط حدودية ومحاولات لاختطاف حرس الحدود السوفييت. كان الهدف من كل هذه الاستفزازات هو خلق توترات حدودية وبالتالي استثارة المشاعر الشوفينية بين السكان الصينيين وإثارة الكراهية للشعب السوفييتي. كَشَفَت الآحداث اللاحقة مثل الاستفزاز الصيني المُسلّح في جزيرة دامانسكي Damansky وفي منطقة جالانشكول Zhalanshkol في آسيا الوسطى عام 1969، كشفت بالكامل عن مخططات الماويين. كان الماويون يستخدمون الاستفزازات الحدودية ضد الاتحاد السوفييتي والدول

---

[3] - من المعروف جيداً انه خلال حملة "النضال ضد عناصر الجناح اليميني" في الصين، تم طرح مُطالبات مفتوحة بخصوص الأراضي السوفييتية، وقد عرضتها وسائل الاعلام الرسمية

المُجاورة الأُخرى كوسيلة لزيادة المواجهة السياسية.
كان الهدف المُباشر من ذلك هو تأسيس عقيدة مُعاداة للسوفييت طويلة الأمد يتبناها الحزب والدولة، وقد تحقق هذا في مؤتمرات الحزب الشيوعي الصيني التاسع والعاشر والحادي عشر وخلال اعتماد دساتير الجمهورية لعامي 1975 و 1978. كانت الأهداف غير المُباشرة والبعيدة هي زرع الشكوك الوقائعية، إن لم يكن التشريعية حتى، بشأن الوضع الحدودي السوفييتي-الصيني القائم، من أجل تعزيز اطروحة ماو تسي تونغ الاحتيالية التي تزعُم "...مصادرة الروس لـ 1.500.000 كيلومتر مربع من الأراضي الصينية" (مُقابلة ماو مع اختصاصيين يابانيين عام 1964).
استمر عدد الاستفزازات الصينية في الازدياد: من 400 استفزاز عام 1960 الى أكثر من 5000 استفزاز عام 1962. وقام الصينيون عام 1963 بأكثر من 4000 هجمة استفزازية على الأراضي السوفييتية في ضواحي أنهار آرغون Argun وآمور Amur وأوسوري Ussuri لوحدها. وقد عَمِلَ المتدخلون بناءاً على تعليمات مكتوبة من بكين والتي تجاوز عددها الاجمالي الى 100 الف.

اشتباك بالأيدي بين حرس الحدود الصينيين والسوفييت

تجدر الاشارة الى أن القادة الصينيين حتى أوائل الستينيات لم يُشككوا في حالة الوضع الحدودي القائم. هكذا أجاب تشو انلاي على سؤال طُرِحَ عليه في مؤتمر صحفي عُقِدَ في كاتماندو Katmandu في 4 نيسان عام 1960 حول ما ان كانت هناك أقسام من الحدود الصينية-السوفييتية لم يتم رسمها بوضوح: "هناك تناقض بسيط يُمكن تسويته بالوسائل السلمية".
أظهرت الحكومة السوفييتية، مُسترشدةً بمبادئ الأُممية وحُسن الجوار، تسامحاً استثنائياً في مواجهة استفزازات السلطات الصينية التي لا تُعد ولا تُحصى. أظهر الاتحاد السوفييتي، منذ الأحداث الأولى التي تعود الى بداية الستينات، استعداده لإجراء مشاورات ودية مع الجانب الصيني من أجل ترسيم حدود دولتهم وتطبيع الوضع. تم تضمين هذا الاقتراح في مُذكرة وزارة الخارجية السوفييتية في 29 تشرين الثاني عام 1960 والتي لم تُقدّم الحكومة الصينية أي رد عليها. فقط في 19 نيسان عام 1963 وافقت وزارة الخارجية الصينية على المقترحات السوفييتية العديدة لإجراء المشاورات. تم عقدها عام 1964 وفشلت فعلياً في تحقيق أي نتائج. والذنب في ذلك يقع على عاتق الصين.
غالباً ما تُشير بكين الى أن حكومة روسيا القيصرية قد فَرَضَت معاهدات غير متكافئة مع الصين. ومع ذلك، فمن المعروف أن الحكومة السوفييتية قد ألغت جميع المعاهدات غير المتكافئة التي فرضتها القيصرية على البُلدان الأُخرى، إما بشكلٍ مُنفصل أو بالإشتراك مع قوىً امبريالية أُخرى. تخلت روسيا السوفييتية عن مناطق نفوذ روسيا القيصرية في الصين، وألغت حق

الحصانة والقنصلية، وسلمت جزء من التعويضات المُستحقة على روسيا لاحتياجات التعليم في الصين، وألغت الامتيازات وأعادت الى الصين حقها في طريق السكك الحديدية الصينية الشرقية، ووضعت حداً لجميع عناصر اللامساواة في العلاقات بين البلدين. لم يُلاحظ صن ياتشينغ Sun Yatxieng هذا وحسب، بل لاحظها ماو تسي تونغ وقادة صينيون آخرون كذلك. يجب التأكيد على أنه لم يكن هناك أي حديث في أيٍ من أعمال لينين ولا في أي وثائق أُخرى للحزب الشيوعي والحكومة السوفييتيتان عن مُراجعة المعاهدات أو الاتفاقيات الحدودية.

ان سياسة رفض الحدود المرسومة بين البلدين تاريخياً وتلفيق "قضية اقليمية" هو اختلاق محفوف بخطرٍ كبير. قال لينين في أيامه "دعوا البرجوازية الصغيرة تقوم بمشاجراتها القذرة وتجارتها عبر الحدود، فلن يتشاجر العمال من جميع البلدان والجنسيات حول هذا النوع من الأشياء"[4].

من المناسب أن نتذكر هنا ما قاله تشو انلاي للصحفي الأمريكي إدغار سنو Edgar Snow في تشرين الأول عام 1960. قال انه إن كان الجميع سيصفّون حساباتهم بالعودة الى مثل هذه الأزمنة التاريخية البعيدة، فسيغرق العالم في الفوضى. سيتعيّن على الولايات المتحدة أن تعود تحت الحكم البريطاني، باعتبار أن البلاد قد حصلت على استقلالها قبل أقل من قرنين من الزمان.

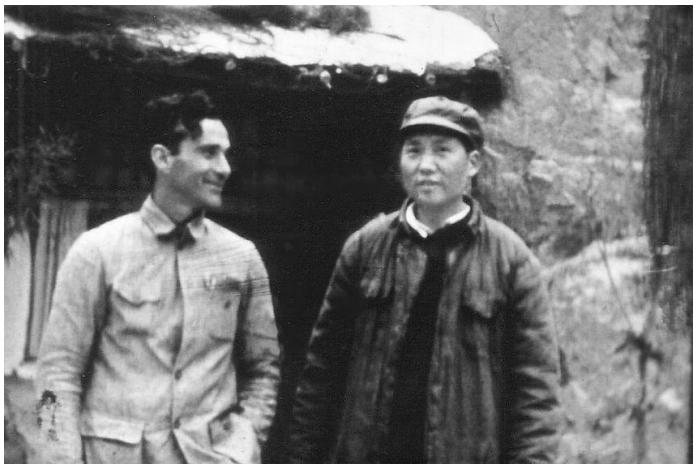

الصحفي الأمريكي ادغار سنو يقف مع ماو تسي تونغ

تؤكد الصين باستمرار على حقيقة أنها نجحت في تسوية مشاكلها الحدودية مع جميع جيرانها تقريباً: بورما ونيبال وأفغانستان وباكستان ومنغوليا. ولكن لا يُمكن انكار أن الماويين لم يتوقفوا عن التحريض على الاستفزازات الحدودية ضد العديد من الدول المُجاورة واستمروا بالمُناداة بمُطالبات اقليمية ضدهم. لا يسع المرء، عند تحليل موقف الماويين بشأن المسائل الحدودية، الا أن يُلاحظ أنها تنبع من المُطالبات الشوفينية للقوميين الصينيين مع طموحاتهم في استعادة "العصر الذهبي" الصيني عندما كانت امبراطورية أخضعت العديد من المناطق المُجاورة.

بالمناسبة، ان اتبّع المرء منطق بكين الخطير المتجذر في هذه الطموحات، فلن يكون هناك بديل سوى إعادة رسم خريطة آسيا. السؤال الذي يطرح نفسه، ما هي الفترة التاريخية التي يجب أن تُستخدم كـ"مُرشد للعمل". أهو الزمن الذي احتلت فيه الصين أرضاً صغيرةً نسبياً، ام في زمن الصين الاقطاعية التي امتد نفوذها الى المناطق والشعوب المجاورة؟ هناك شيء واحد واضح، وهو أن الماويين يسعون، من خلال مُطالباتهم الحدودية، وراء اهدافٍ افتراسية بعيدة المدى حيث

[4] - Speech At The First All-Russia Congress Of The Navy November 22 (December 5), 1917 https://www.marxists.org/archive/lenin/works/1917/nov/22.htm

تتشابك مُعاداة السوفييت مع طموحات قبائل الهان الهيمنية الصينية القديمة.
أصبَحَ الاتجاه الى خلق توترات على الحدود السوفييتية-الصينية وابتكار ذرائع للمواجهة مع الاتحاد السوفييتي واضحاً من خلال عملية النزوح الجماعي من منطقة شينغيانغ Xinjiang المُتمتعة بالحكم الذاتي. عَبَرَ أكثر من 90 ألف شخص من سكان هذه المنطقة وخاصةً الكازاخ والايغور الى الأراضي السوفييتية. وفسّر النازحون ذلك من خلال عدم قدرتهم على تحمل المزيد من التمييز والقمع القومي الذي كانوا يتعرضون له في بلادهم.
عندما تدفّق اللاجئين المُجوّعين ومُمزقي الملابس، ومن بينهم العديد من النساء والأطفال وكبار السن فجأةً عبر الحدود، واجه الجانب السوفييتي مُشكلة مُعقدة للغاية. تم عمل كل شيء لتقديم المساعدات الطارئة لهؤلاء الناس. طَلَبت الحكومة السوفييتية على الفور من الحكومة الصينية اتخاذ اجراءات عاجلة ضد الانتهاكات الجماعية للحدود، وطالبت بارسال مُمثلين صينيين الى هذه المناطق بهدف القيام بعمل توضيحي بالاشتراك مع ممثلين عن الاتحاد السوفييتي بهدف تحقيق عودة سريعة للاجئين الى وطنهم.
كان يجب على المسألة ان تكون واضحةً بدرجةٍ كافية. كانت هناك انتهاكات جماعية للحدود السوفييتية. اقترحت الحكومة السوفييتية، وفقاً لمعايير حُسن الجوار، تسوية الأمور على أُسس ودّية. كيف كان رد فعل الحكومة الصينية؟ لقد رَفَضَت رفضاً قاطعاً الأُسلوب المُقترح للتشاور والتسوية الانسانية للمسألة. ودون اتخاذ أي اجراءات لوقف النزوح الجماعي لسكان شينغيانغ الى الأراضي السوفييتية، والذي استمر لأكثر من شهر، طالبت الحكومة الصينية "بإعادة اللاجئين بالقوة". أثار هذا بطبيعة الحال السؤال التالي: لماذا لم تقم السلطات الصينية، التي كانت بالتأكيد تعرف أن عشرات الآلاف من سكان شينغيانغ كانوا مستعدين للفرار من بلادهم، لم تفشل فقط في منعهم من القيام بذلك وحسب، بل وحتى استفزتهم وحثتهم على اتخاذ مثل هذه الخطوة، كما أكد شهود عيان؟ ووفقاً لأدلة التي قدمها اللاجئون، فإن سلطات الحدود الصينية التي كانت شاهدة على العملية بأكملها، لم تفعل شيئاً لوقفهم وحسب، بل قدمت لهم كل مساعدة في عبورهم. في كولجا Kuldja وتشوغوتشاك Chuguchak (شينغيانغ)، أخبرت السلطات الصينية المواطنين الذين يتقدمون للحصول على إذنٍ بالمغادرة الى الاتحاد السوفييتي بأنهم "لا يحتاجون الى تأشيرات"، مما يعني أنهم يُمكنهم العبور على الحدود ببساطة. قامت المؤسسات الصينية ببيع تذاكر السفر بالسيارات الى النقاط الحدودية بالمجّان وساعدت اللاجئين على حمل أمتعتهم الثقيلة في مركبات البريد. كانت هناك من 10 الى 20 شاحنة تُغادر يومياً مُحملةً بـ40-50 شخص في كل شاحنة تُغادر كولجا متوجهةً الى المناطق الحدودية. ألقى اللاجئون أمتعتهم على بُعد كيلومترات قليلة من الحدود حيث بدأوا سيرهم اليها تحت "الأعين" الصينية الأبوية.
من الواضح تماماً أن الجانب الصيني قد سعى عمداً لحدوث هذه الانتهاكات الجماعية للحدود ونظّم كل "حَدَث" في متناول اليد لمُفاقمة العلاقات السوفييتية الصينية، وبالتالي تنفيذ خطة ماو سيئة السُمعة لتخريب صرح الصداقة السوفييتية-الصينية العظيم التي أقامها الشعب الصيني والشيوعيين، ومن أجل إرساء أُسس سياسة القوة العُظمى الموالية للإمبريالية على أنقاضه، وهي الخطة التي رعاها ماو منذ الخمسينيات.
كانت الذرائع المُتنوعة التي استخدمها الماويون لمُفاقمة العلاقات السوفييتية الصينية موجهة في كل مرة الى المُهمة العملية الحالية القائمة. وهكذا استغلت السُلطات الصينية حادثة اللاجئين لتطهير الجزء الأكبر من اقليم شينغيانغ، الذي كان من المُفتَرَض تحويله الى ساحة اختبار للأسلحة الذرية، من شهودٍ غير مرغوب فيهم من سكانها الذين لا ينتمون الى قبائل الهان. وهو عمل استفزازي شريرٌ بطبيعته وفي طريقة تنفيذه.
من المُثير القول أن الحكومة الصينية كانت قد بدأت بوصف الهجرة الجماعية لسكان شينغيانغ

رسمياً بأنه "حدث صدفي"، ولكنها بعد ذلك بدأت باتهام الاتحاد السوفييتي بإرتكاب "أنشطة تخريبية في المناطق الحدودية للصين" و"تحريض عشرات آلاف من المواطنين الصينيين للفرار الى الاتحاد السوفييتي" وهلم جرا.
فَشِلَت قيادة الحزب الشيوعي الصيني في خداع شعوبها أو شعوب الدول الأُخرى، وتحميل المسؤولية عن أخطاء سياستها الداخلية الى أطرافٍ أُخرى، وهي أخطاء دَفَعَت آلاف من الناس، وبشكلٍ رئيسي من الأقليات القومية، الى الفرار من الصين. فرّ آلاف من المواطنين الصينيين من البلاد، ليس فقط الى الإتحاد السوفييتي ولكن الى البلدان المُجاورة الأُخرى أيضاً منذ عام 1960-1962. هل يتحمل الاتحاد السوفييتي مسؤولية ذلك أيضاً؟ ماذا عن آلاف الصينيين الذين فرّوا وما زالوا يفرون الى هونغ كونغ وماكاو Macau؟ هل استدرجهم مُمثلوا الاتحاد السوفييتي الى هناك؟
أجرت هيئات الدولة السوفييتية أعمالاً توضيحية متواصلة بين اللاجئين من شينغيانغ، وهي تبذل جُهودها لإقناعهم بالعودة الى الصين، وبنتائج جيدة: وافق أكثر من 500 شخص على العودة الى الصين في صيف عام 1963. كان من المُمكن أن يكون قرارهم قدوةً حسنةً لغيرهم من اللاجئين، لكن السلطات الصينية رفضت عودتهم. بالإضافة الى ذلك، رفضت الحكومة الصينية بإصرار لمدة عامين جميع المُقترحات السوفييتية لإجراء المُشاورات اللازمة، ورفضت المُشاركة في أي اجتماعات مع اللاجئين. رفضت وزارة الخارجية الصينية رفضاً قاطعاً، رداً على مُقترح سوفييتي في 19 حُزيران عام 1964، قبول عودة اللاجئين الذين وافقوا على العودة الى الصين، وطالبت بالعودة "غير المشروطة" لجميع المواطنين الصينيين البالغ عددهم 60 ألف شخص والذين عبروا الحدود في ربيع عام 1962. أصرت الحكومة الصينية أن تقوم الحكومة السوفييتية بـ"مُمارسة القوة" على عشرات آلاف الأشخاص واعادتهم الى الصين "بقوة السلاح"، مُدركةً جيداً أن الشعب السوفييتي لن يوافق أبداً على مثل هذا العمل الإجرامي. رفضت وزارة الخارجية الصينية المُقترح السوفييتي بإرسال مُمثلين للقيام بعمل توضيحي بين اللاجئين، قائلةً أن الحكومة الصينية "لن توافق أبداً على ذلك". من الواضح هنا أيضاً أن الماويين كانوا يريدون خلق طريقٍ مُغلق من أجل غرضٍ سياسيٍ مُحدد.

التدخل السافر في شؤون الاتحاد السوفييتي

عندما كانت العلاقات السوفييتية الصينية أوائل الستينيات تزداد تعقيداً، انتقلت بكين الى حملات التدخل العلني في الشؤون الداخلية للحزب الشيوعي السوفييتي والدولة السوفييتية، على الرغم من أن هذا التدخل لم يتعارض فقط مع مبادئ العلاقات بين الدول الاشتراكية المُعبّر عنها في معاهدة الصداقة والتحالف والمُساعدة المُتبادلة السوفييتية-الصينية المؤرخة في 14 شباط عام 1950، بل وأيضاً تتعارض مع المبادئ الأولية للعلاقة بين الدول جميعها.
قررت القيادة الصينية، اعتقاداً منها أن لها الحق في شن دعاية مُعادية للسوفييت، ليس فقط في الصين ولكن في الاتحاد السوفييتي أيضاً، أن تظهر بمظهر "مُربي ومُعلم" الشعب السوفييتي. قامت المؤسسات الصينية الرسمية المُعتمدة في الاتحاد السوفييتي والسياح والطلاب الصينيين وموظفي القطارات بين بكين وموسكو وأعضاء الوفود الصينية بمُمارسة الدعاية المُعادية للسوفييت في الستينيات. لقد حاولوا نشر منشورات مُشينة على الشعب السوفييتي ونشر الشائعات والافتراءات الاستفزازية. استخدموا البرامج الإذاعية لإلقاء الخُطَب حول كيفية "بناء الاشتراكية": و"الدفاع عن الثورة" و"مُحاربة النظام السوفييتي القائم" وما الى ذلك.
فركت العناصر الغربية المُعادية للسوفييت أيديهم فرحاً في الوقت الذي كان مُمثلو بكين في الخارج ينشرون يوماً بعد يوم أبشع الأكاذيب حول الحزب الشيوعي السوفييتي والشعب السوفييتي حول "انحلال المُجتمع السوفييتي" و"عودة الرأسمالية في الاتحاد السوفييتي".
رفضت وزارة الخارجية الصينية في مُذكرتها المؤرخة 7 آذار 1964 الاحتجاجات السوفييتية ضد الانتهاك الجسيم لسيادة الاتحاد السوفييتي وأعلنت أن السُلطات الصينية تحتفظ بحق مواصلة أنشطتها. كانت بكين لمدة عشرين عاماً تُحاول، بحماسةٍ-كان يُمكن أن تُستخدم لغرضٍ أفضل- تحريض الشعب السوفييتي ضد الحزب الشيوعي والقيادة القائمة. يكتظ بثها الاذاعي الذي يصل مجموعه الى 56 ساعة يومياً بالعديد من لغات شعوب الاتحاد السوفييتي بالنداءات الاستفزازية من جميع الأنواع. يُمكن للمرء أن يصف مثل هذه الطموحات والدعوات بأنها شريرة عندما تأتي من أعداء الاتحاد السوفييتي الطبقيين. ولكن ماذا يُمكن للمرء أن يقول عن مثل هذه الأشياء عندما تأتي من اولئك الذين يتعهدون بالولاء للاشتراكية؟ لا يَسَع المرء الا أن يتسائل أن بكين تستغرق وقتاً طويلاً لكي تُدرك عدم جدوى مُحاولاتها لدق اسفين بين الحزب الشيوعي والشعب السوفييتي، وبين اللجنة المركزية للحزب وبقية أعضاء الحزب. قام الشعب السوفييتي مراراً وتكراراً باحتجاجات كثيرة ضد أنشطة الماويين التخريبية.
في واقع الأمر، كان من الواضح بالفعل في أوائل الستينيات أن طبيعة الأنشطة المُعادية للسوفييت لا يُمكن أن تُعزى فقط الى الخلافات الايديولوجية بين الحزبين الشيوعيين الصيني والسوفييتي كما زعُمَ الجانب الصيني. علاوةً على ذلك، أصبحَ من الواضح تماماً أن ما يُسمى بالخلافات الايديولوجية في الرأي حول "طُرُق تنفيذ الثورة" كانت وما زالت ذات أهمية بالنسبة لبكين. كانت هناك حاجة اليها فقط كذريعة لأعمالها المُعادية للسوفييت واسعة النطاق، والتي كانت في الأساس حرباً سياسية ضد الاتحاد السوفييتي وأصدقائه. لقد نسيت بكين منذ فترةٍ طويلة المُناقشة حول المشاكل الأساسية في عصرنا والتي استخدمها الماويون كذريعة لتأجيج الصراع. هل يُمكن، في الواقع، تبرير الاستفزازات المُسلحة على الحدود السوفييتية الصينية وأعمال التخريب المُباشرة ضد الاتحاد السوفييتي بالخلافات الايديولوجية؟ إن "البرنامج" الفعلي للماويين يُعادل النضال ضد الاتحاد السوفييتي ودول المنظومة الاشتراكية الأُخرى بكل الوسائل والطُرُق ولا يُمكن لأي قدرٍ من الحُجج المُجردة أن يُخفي هذه الحقيقة. هناك حديثٌ في بكين الآن عن الحاجة الى إقامة "جبهة أوسع" بمشاركة الدول الامبريالية من أجل "حملة صليبية عالمية ضد الاتحاد

السوفييتي".
ان قادة بكين يقولون بأنهم سيشنون كفاحاً لا هوادة فيه من أجل "خطهم العام" لـعشرة آلاف سنة" ويُحاولون فرض هذا "الخط" على جميع القوى الثورية في عصرنا. ليس لدى الحزب الشيوعي السوفييتي والأحزاب الشقيقة في جميع أنحاء العالم المُخلصين لنضالهم ضد الامبريالية، أي نية للموافقة على حلٍ وسط في المسائل المبدأية. لن يحيدوا قيد أُنمُلة عن الماركسية اللينينية وسيُناضلون بلا توقف من أجل تماسك المُجتمع الاشتراكية والحركة الشيوعية العالمية بأسرها ومن أجل الالتزام بالماركسية اللينينية. مهما كان مدى حدة الخلافات في المجال الايديولوجي، فإن الاتحاد السوفييتي لم ينقلها أبداً الى مجال العلاقات بين الدول مع الصين.
بمجرد أن واجه الحزب الشيوعي السوفييتي صعوباتٍ في علاقاته مع الحزب الشيوعي الصيني، لم يقصر نفسه على التصريحات العامة، ولكن تمشياً مع روح الأُممية، قدم مُقترحاتٍ مُحددة لاستعادة العلاقات الاقتصادية والثقافية وتنسيقها السياسات الخارجية وتطويرها. حدد خطاب اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي في 29 تشرين الثاني عام 1963 والوثائق الأُخرى الصادرة عنه وعن الحكومة السوفييتية برنامجاً واسعاً لتطوير العلاقات السوفييتية الصينية.
لكن في ذلك الوقت لم يكن لدى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني مُسبقاً أي نية للرد على مُبادرات الحزب الشيوعي السوفييتي. مُتجاهلاً جميع المُقترحات السوفييتية البناءة، وضع الحزب الصيني في في رسالته المؤرخة 29 شباط عام 1964 ذرائع لا حصر لها لمُفاقمة العلاقات المُشتركة وفبرك أبشع التزييفات. كان كل شيء يُشير الى حقيقة أن قيادة الحزب الشيوعي الصيني بعيدةً كُل البُعد عن تطبيع الوضع، وكانت تسعى لزيادة التوترات بين البلدين الى ذروتها وكانت تنتهج سياسةً مُعادية للسوفييت بشكلٍ صريح.
ومن الأدلة البليغة على ذلك المقالتان "الثامنة" و"التاسعة" التي نشرتها صحيفة الشعب الصيني عام 1963 في سلسلة ما سُمّيَ بـ"الردود" على الرسالة المفتوحة للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي في 14 تموز عام 1963، والتي عالجت مُطولاً العلاقات السوفييتية الصينية. كانت المقالات مليئةً بالتأكيدات السخيفة حول النظام الاجتماعي السوفييتي وأساءت للحزب الشيوعي السوفييتي. فَشلَ المُزيفون في نوبة غضبهم الحاد، في رؤية أنهم لم يوجهوا اللوم الى الاتحاد السوفييتي بقدر ما كان اللوم موجهاً ضد الأفكار والمبادئ الأساسية الاشتراكية: المُلكية العاملة لوسائل الانتاج، والدور القيادي للحزب الشيوعي والديمقراطية الاشتراكية. واصلت بكين، مع مرور الوقت تصعيدها للعداء للسوفييت وانحيازها للامبريالية، وهو الموقف الذي سُرعان ما تحوّل الى شراكةٍ معها.

***

ينتمي مكان بارز في ترسانة التزوير الماوي، الادعاء بأن الاتحاد السوفييتي سعى دائماً الى وضع الصين تحت "سيطرته العسكرية". يُزعَم، على سبيل المثال، أن الاتحاد السوفييتي اقترح على الصين عام 1958، انشاء بحرية سوفييتية صينية مُشتركة، وأنه حتى أصر على وضعها تحت ظل قيادةٍ مُشتركة. نَشَرَ الماويون مثل هذه التلفيقات حتى من خلال القنوات الرسمية: في تشرين الأول عام 1973 أدلى وزير الخارجية الصيني بتصريحٍ يحمل هذا المعنى من على منبر الجمعية العامة للأُمم المُتحدة. أشار المسؤولون الصينيون الى هذا الموضوع بإنتظام في المُحادثات.
ما هي الحقيقة؟ تقدمت الحكومة الصينية عام 1958 بطلبٍ رسمي الى الاتحاد السوفييتي لتعزيز قواتها البحرية. وبسبب الطبيعة المُعقدة لهذه المسألة، اقترح الجانب السوفييتي اجراء مُشاورات

لدراسة احتمالات تلبية طلب الصين وايجاد حل مُشترك للمسألة. وهكذا، كانت النُقطة المطروحة هي تحديد نوع البحرية التي تحتاجها الصين، من أجل اجراء مُناقشة مع المُمثلين الصينيين الأكفّاء حول ما هي المعدات المطلوبة وما الذي يُمكن للاتحاد السوفييتي أن يفعله بهذا الصدد، وليس تشكيل نوع من "الأُسطول المُشترك" تحت "قيادة مُشتركة".

مُلصق صيني عن الصداقة السوفييتية الصينية البحرية

لكن ماو تسي تونغ وأنصاره شوهوا تماماً طبيعة المُقترح السوفييتي وحولوه الى مُقامرة عديمة التدقيق وذريعة لمُفاقمة حالة العلاقات مع الاتحاد السوفييتي. اعترف ماو تسي تونغ ذات مرة أن طلب تشكيل البحرية الصينية قد جاء من الجانب الصيني، قال أن المُمثلين الصينيين "قد وضعوا مسوّدة المشروع المعني، ونتيجةً لذلك أرسل الطلب الى موسكو". وأكد الجانب السوفييتي في رده أن نظراً لأهمية الموضوع سيكون من الأنسب مُناقشته في موسكو.

بعد تلقيه تفسيراتٍ مُتكررة، أُجبِرَ ماو على الاعتراف بأن "كل الغيوم الداكنة قد تبددت" و"تم سحب المسألة". وهكذا فإن مسألة "البحرية المُشتركة" مُلفقة من أولها الى آخرها ومن الواضح أن القيادة الصينية تستغلها لأهداف استفزازية.

ان مسألة بناء محطة إرسال لاسلكي للتواصل مع السفُن في المُحيط الهادئ يصورها الماويون في ضوءٍ مُماثل. أشار الماويون في تصريحاتهم الى هذه الحادثة على أنها مُحاولة من قِبَل الاتحاد السوفييتي "لانتهاك سيادة الصين".

في الواقع، أوضح المسؤولون السوفييت رفيعو المُستوى في المشاورات السوفييتية الصينية التي عُقِدَت عام 1958 حقيقة أنه لا يُمكن أن يكون هناك شك في أن مُلكية الاتحاد السوفييتي للمحطة "تنبغي أن تكون صينية بالكامل". اقترح الجانب السوفييتي أن يتم التوصل الى اتفاق بشأن بناء المحطة على قدم المُساواة وتحدث عن امكانية استخدام الجانب الصيني لمحطات الراديو السوفييتية في الشرق الأقصى لاحتياجاته الدفاعية. لم يكن لدى المُمثلين الصينيين أي اعتراضات على المشروع، بل قالوا أنه "يُمكن تمويل المحطة من قِبَل الحكومة الصينية واستخدامها مع

الاتحاد السوفييتي بشكلٍ مُشترك". لم يكن الأمر رغبةً في الاعتداء على سيادة الصين بأي شكلٍ من الأشكال، بل كان المُقترح نابعاً من رغبة الاتحاد السوفييتي في مُساعدة جمهورية الصين الشعبية. بمُجرّد أن شكك المُمثلون الصينيون عن الحاجة الى مثل هذه المحطة، أسقط الجانب السوفييتي المسألة فوراً.

تُظهر هذه الحقائق وغيرها من تاريخ العلاقات السوفييتية الصينية أن الماويين كانوا يستخدمون جوانب متنوعة من العلاقة بين الدولتين لتصوير أنفسهم على أنهم "ضحية" أو بالأحرى لخلق ذرائع لشن حملات مُعادية للسوفييت. الآن، صار جوهر أعمالهم الاستفزازية المُعادية للسوفييت الذي يعود الى الستينات، والذي تم اخفاءه بعناية، واضحاً في الثمانينات: استمر خلق الذرائع لتقويض العلاقات السوفييتية الصينية.

الشيوعيين السوفييت يسعون الى تطبيع العلاقات بعد اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي (1964)

يجب على المرء أن يُلاحظ، عند الحديث عن النوايا الطيبة للحزب الشيوعي السوفييتي، وبحثه عن الطرق للتغلب على الخلافات السوفييتية-الصينية، الجُهد الكبير البنّاء الذي بذلته اللجنة المركزية للحزب في مجال العلاقات السوفييتية الصينية بعد اجتماع اللجنة المركزية عام 1964. على مدى السنوات الـ25 الماضية، دعت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي والحكومة السوفييتيتان دائماً الى تطبيع العلاقات المُشتركة. تمت مُناقشة أعمال وجوهر تلك الجهود على نطاقٍ واسعٍ في الأدبيات العلمية السوفييتية. وهنا نلفت الانتباه الى أحداث عام 1964. جاءت قرارات الاجتماع العام للجنة المركزية من حقيقة أن وجود خلافات ايديولوجية خطيرة لا يُقلل من الحاجة الى وحدة الفعل، وقبل كل شيء، الوحدة في النضال ضد الامبريالية وتطوير العلاقات بين الدول. وبدعمٍ من الأحزاب الماركسية اللينينية الأُخرى، أوقف الحزب الشيوعي السوفييتي جميع الانتقادات الموجهة ضد وجهات نظر وأفعال الحزب الشيوعي الصيني في الصحافة. لم ترد بكين بالمثل، وواصلت دعايتها المُعادية للسوفييت. ومع ذلك، دعت اللجنة المركزية والحكومة السوفييتيتان عام 1964 وفداً حكومياً وحزبياً من الصين للمشاركة في الاحتفالات بالذكرى السنوية السابعة والأربعين لثورة أُكتوبر حتى يُمكن استخدام وسائل الاتصال رفيعة المُستوى من أجل ايجاد سُبُل لتطبيع العلاقات السوفييتية الصينية.

حاول الوفد الصيني، الذي كان من بين أعضاءه تشو انلاي وكانغ شينغ Kang Sheng استخدام الضغط المُباشر والصريح لجعل الحزب الشيوعي السوفييتي يتخلى عن موقفه المبدأي، واستخدام كل فرصة تسنح للابتزاز باتهام الحزب الشيوعي السوفييتي بأنه يتخذ موقفاً "غير ودياً" من الحزب الشيوعي الصيني. لجأوا الى شعار "افلاس التحريفية المُعاصرة وانتصار أفكار ماو تسي تونغ" من أجل إقناع قادة الأحزاب والدول الشقيقة الذين وصلوا الى موسكو ولزرع بذور الفتنة بين دول المنظومة الاشتراكية والحركة الشيوعية العالمية. تقدّم الجانب الصيني بطلب لم يسبق له مثيل في العلاقات بين الأحزاب: طُلِبَ من الحزب الشيوعي السوفييتي أن يتخلى عن سياستة المبنية على قرارات المؤتمرات من 20-22 ووثائق اجتماعات الأحزاب الشيوعية والعمالية التي عُقِدَت في موسكو عامي 1957 و1960، وتبنّي سياسة تقوم على "أفكار ماو تسي تونغ" والنقاط الـ25 ذات السُمعة السيئة والتي تتبعها بكين في "خطها العام" المنصوص عليها في وثائق اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني والمنشورة في عدد 14 حُزيران من صحيفة الشعب الصيني[5].

قُوبِلَت هذه المحاولات بالرفض. في موسكو، قِيل للوفد الصيني أن المسار السياسي لجميع مؤتمرات الحزب الشيوعي السوفييتي يعكس ارادة الحزب والشعب السوفييتي بأسره.

فيما يتعلق بجوانب مُحددة من العلاقات السوفييتية الصينية، كان موقف الحزب الشيوعي السوفييتي في الاجتماع واضحاً جداً: لقد ذكر أنه من أجل مصلحة قضيتهما المُشتركة، يجب على

---

[5] - تجدر الاشارة الى أن بكين تُحبّذ "نسيان" هذه الوثيقة الديماغوجية والانتهازية التي تُلقّن الجميع حول "طُرُق القيام بالثورة". بعد أن كَشَفَ مُعظم الجهات المُناضلة في الجبهة المُعادية للامبريالية الطبيعة الزائفة والامبريالية لقيادة بكين، قامت قيادة هذه الأخيرة بسلوك الطريق المفتوح والمتواطئ مع الامبريالية الرجعية والأكثر عدوانيةً.

وكان قادة بكين، قد أدانوا في "نقاطهم الـ25" حلف الناتو والأحلاف العسكرية الامبريالية الأُخرى. اليوم تحولوا هم أنفسهم فعلياً الى شيء يُشبه عضواً "بدوام جُزئي" في كل هذه الأحلاف، كشيء يُشبه ناتو شرقي يُستخدم كأداة للسياسة الامبريالية الأمريكية.

استمر دينغ شاوبينغ Deng Xiaoping في العام 1963 بالعزف على نفس النغمة: "إن الجوهر العداوني للامبريالية لن يتغير أبداً، وأنه "لا ينبغي الوثوق بالامبرياليين أبداً- فمن المؤكد أنهم يخدعوننا". اليوم، ينسى، جنباً الى جنب مع القادة الصينيين الآخرين، هذه الكلمات، شاجباً الاتحاد السوفييتي باعتباره "العدو الرئيسي للشعب"، ويحث على انشاء "جبهة موحّدة تضم جميع البلدان، بما في ذلك الولايات المُتحدة، للنضال ضد أول دولة اشتراكية في العالم.

الحزبين الشيوعيين المُضي في علاقاتهما من عوامل وحدتهما وليس تفرقهما، لأن جوهر المسألة هو البدء في تطبيع الوضع بغض النظر عن الخلافات الايديولوجية القائمة. تم التأكيد على أنه من الضروري وضح حد للنزاع المفتوح ومناقشة مسألة اتخاذ الطرفين خطوات مُشتركة لتعزيز الجبهة المُعادية للامبريالية وكذلك تبادل وجهات النظر حول العلاقات المُتبادلة بين البلدين.
أكد قادة الحزب الشيوعي الصيني مرةً أُخرى في اجتماع عام 1964 رفضهم الامتناع عن الجدل العلني. كما رفضوا بشكلٍ قاطع مُقترح الحزب الشيوعي السوفييتي بابقاء الجدالات في اطار الجدالات الرفاقية.
امتنع الوفد الصيني عن مُناقشة تدابير مُحددة لتوحيد الجبهة المُعادية للامبريالية، وكما اتضح لاحقاً، لم يكن بدون سبب أن رفضوا مُقترح مُناقشة العلاقات بين البلدين وفشلوا في طرح أي مُقترحات ايجابية بخصوص تطبيع العلاقات.
استجاب الوفد السوفييتي بمبادرة جديدة ومهمة، وهي عقد اجتماع لمُمثلين رفيعي المُستوى للحزبين الشيوعيين بهدف تبادل الآراء حول العديد من المسائل واستعادة الثقة والوحدة بين الحزبين والدولتين عندما يكون الجانب الصيني مستعد لذلك. وتم اقتراح عقد الاجتماع في موسكو أو في بكين في أي وقت يُناسب الجانب الصيني. لم يؤيّد الجانب الصيني هذا المُقترح.

***

قام الاتحاد السوفييتي في السنوات التي أعقبت ذلك، بطرح مُقترحات مُتنوعة كان من المُمكن أن يؤدي تحقيقها الى تحسين العلاقات بين الدولتين الى حدٍ كبير. ان ذكر عدد من هذه المُبادرات سيُظهِر للقارئ غير المُتحيز، النوايا الحسنة التي كان الاتحاد السوفييتي يُظهرها.
اقترح الاتحاد السوفييتي في 8 تموز من عام 1970 اصدار اعلان عام مُشتَرك من قِبَل الحكومتين السوفييتية والصينية يُفيد بأن كلا الجانبين لم يُطالب بأراضي الآخر، وأن كل جانب عازم على الحفاظ على الوضع الراهن فيما يخص الحدود المُشتركة.
في 15 كانون الأول عام 1971 تلقّت الحكومة الصينية مسوّدة معاهدة بشأن نبذ استخدام القوة، وفي 14 حُزيران لعام 1973 تم تقديم مشروع مُعاهدة عدم اعتداء بين الاتحاد السوفييتي والصين. منذ ذلك الحين، وخاصةً في السنوات القليلة الماضية، طَرَحَ الاتحاد السوفييتي عدة مرات مُقترحاتٍ حول تطوير التعاون والتبادل في مجالات العلوم والتكنولوجيا والصحة العامة والرياضة وبين جمعيات الصداقة السوفييتية الصينية، وبشأن تحسين العلاقات فيما يخص الأقسام الحدودية النهرية ولتطوير التجارة الحدودية.
وهكذا، يُظهِر موقف الاتحاد السوفييتي أنه لا توجد في العلاقات السوفييتية-الصينية مسائل لا يُمكن حلها من خلال نهج حُسن الجوار. لقد أعرب الاتحاد السوفييتي دائماً عن استعداداه لإيلاء اهتمام شديد لأي مُبادرات بناءة تصدر من الجانب الصيني. ولكن هذه المبادرات لم تظهر أبداً. كما لم يكن هناك استجابة ايجابية على المُقترحات البناءة التي طرحها الاتحاد السوفييتي. ظل العديد منها بدون أي رد، كما رُفِضَ بعضها الآخر بدون أي أساس.
بالإضافة الى ذلك، رفضت القيادة الصينية في نيسان 1979 تمديد مُعاهدة الصداقة والتحالف والمُساعدة المُتبادلة التي وقّعها البلدان في شباط عام 1950.
وفي وضع انحياز القيادة الصينية للامبرياليين، اعتُبِرَت المُعاهدة السوفييتية الصينية في بكين، بمثابة كابح لخُططها المُتمثلة بانشاء "جبهة عريضة موحّدة" ضد قوى السلام والاشتراكية والتقدم. رداً على هذا العمل العدواني، أصدرت الحكومة السوفييتية بياناً أفاد أنه بغض النظر عن المدى الذي سيذهب اليه أعداء الصداقة السوفييتية-الصينية في حذف جميع الأشياء الجيدة التي تحققت في سنوات التعاون الودّي بين البلدين ومُحاولتهم بناء حاجز من العداء بين الشعبين، فإن

محاولاتهم ستنتهي بالفشل، وأن المسؤولية عن إحباط تمديد المُعاهدة تقع على عاتق الجانب الصيني.

مُلصق سوفييتي حول الصداقة السوفييتية الصينية

ومع ذلك، وبفضل جهود الاتحاد السوفييتي، بدأت المُحادثات السوفييتية-الصينية في موسكو في خريف عام 1979 بهدف تطبيع العلاقات بين الدولتين. طَرَحَ وفد الحكومة السوفييتية مشروع مبادئ العلاقات بين الدولتين. كان يُمكن للتوقيع عليه أن يُقدّم أساساً قانونياً فعالاً لتطبيع العلاقات. وأظهرت المُحادثات مرةً أُخرى أن الجانب الصيني لم يكن مُهتماً بتطبيع العلاقات بين البلدين وأنه ليس لديه النية لإتخاذ خطوات حقيقية في هذا الاتجاه، وأن سياسة القادة الصينيين ومسارهم المُعادي للسوفييت لم يتغيّر.

تضطر قيادة بكين الآن الى التفكير في الذرائع التي ستُقال لتبرير رفضها تحسين العلاقات بين الدولتين في نظر الرأي العام العالمي. ولتحقيق ذلك، تلجأ الى التكتيكات التي يُمكن تعريفها على نحوٍ مُلائم على أنها "الحلقة الصينية المُفرغة".

تزعم القيادة الصينية أنه قبل التوصل الى أي حل لأي جانب من جوانب العلاقات السوفييتية-الصينية، من الضروري تحقيق تقدّم في تسوية "القضية الحدودية". تعني كلمة "تقدم" في هذه الحالة، قبول الاتحاد السوفييتي لعددٍ من الشروط السخيفة. أحدها هو اعتراف الاتحاد السوفييتي بمُطالبات الصين الإقليمية بما يُسمى "المناطق المُتنازع عليها" والتي تضم عشرات الآلاف من الكيلومترات المُربعة من الأراضي السوفييتية مع مُدن ومناطق حكم ذاتي يقطنها سكان الدولة الروسية منذ قرون.

عندما وافقت القيادة الصينية على المشاركة في المُفاوضات مع الاتحاد السوفييتي، كانت تسعى لتحقيق أهداف سياسية مُختلفة تماماً. لقد سعت الى ما يلي:

- خداع الرأي العام العاملي من خلال تكتيك مُناوراتها في العلاقات السوفييتية-الصينية: الحِفاظ على سياساتها المُعادية للسوفييت تحت ذريعة "حسن النوايا"، واتباع "نهج واقعي" في العلاقات مع السوفييت.
- لمُمارسة الضغط على الولايات المتحدة ودول الناتو من خلال التهديد بتطبيع العلاقات السوفييتية-الصينية (بهدف الحصول على تنازلات من القُوى الامبريالية فيما يتعلق بالمساعدات

العسكرية والاقتصادية للصين، وبالتالي تقوية هذه الأخيرة كقوة مُجابهة للاتحاد السوفييتي).
- الضغط على الاتحاد السوفييتي من خلال التقدّم بمطالب قاطعة من جهة، والتظاهر بالاستعداد لتسوية القضايا المعنية، من جِهة أُخرى.
كانت المحادثات السوفييتية الصينية مصحوبةً بدعاية بكين المُعادية للسوفييت والتي تم شنها ضد جميع جوانب السياسات الخارجية للاتحاد اليوفييتي وفييتنام ودول اشتراكية أُخرى.
في أواخر السبعينات وبداية الثمانينات تقدّمت بكين بمطالبات أُخرى تجاه الاتحاد السوفييتي:
الانسحاب أُحادي الجانب للقوات السوفييتية من الحدود الصينية، سحب الوحدات العسكرية السوفييتية من جمهورية منغوليا الشعبية، التي كانت تتمركز هناك بناءاً على طلب الحكومة المنغولية ووفقاً للاتفاقيات ذات الصلة، وتقليص المساعدات السوفييتية لفييتنام البطلة المُخصصة لحمايتها من مُطالبات بكين التوسعية التي امتدت ايضاً الى دولٍ أُخرى في جنوب شرق آسيا، وسحب القوات السوفييتية المتمركزة في أفغانستان بناءاً على طلب حكومتها الشرعية والمُخصصة لمساعدتها في صد عدوان باكستان والولايات المتحدة والصين. بخلاف ذلك، كما قال دينغ شياو بينغ، في مُقابلة له من مراسلين أجانب في تشرين الثاني عام 1980، فإن العلاقات السوفييتية الصينية لن تتغير حتى بعد 10 الى 20 عاماً.

بعض المناطق السوفييتية التي كانت تُطالب الصين بضمها. (قام قياصرة روسيا الجُدد بتسليم عدد من هذه المناطق للصين بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، ومنها مناطق خاض فيها الجنود السوفييت معارك طاحنة لحمايتها من التطلعات الصينية الشوفينية)

هذه هي "الشروط" غير المسبوقة التي طرحها القادة الصينيون كشرط لاستئناف المفاوضات.
من المُثير للاهتمام أن كل هذه المُطالبات يتم تقديمها في وقتٍ تواصل فيه بكين تركيز قواتها

العسكرية في مناطقها الحدودية، من أجل طرح مُطالبات جديدة بصدد أراضي الاتحاد السوفييتي ومنغوليا والقيام بأنشطة تخريبية ضد هذه الدول. من الواضح أن هذه الانذارات موضوعة من أجل عرقلة كل احتمالات تطبيع العلاقات بين البلدين.
ومع ذلك، يُمكن للاتحاد السوفييتي أن يطرح مطالبات مُحقّة من بكين، مثل إلزام الصين بالتخلي عن سياسة "تحضير جبهة دولية واسعة" ضد الاتحاد السوفييتي، والمُسجّلة في الدستور الصيني، والتخلي عن مطالباتها "الصُغرى" و"الكُبرى" بالـ33000 كيلومتر مربع و1.5 مليون كيلومتر مربع من الأراضي السوفييتية، والتي تم ذكرها في الوثائق الصينية الرسمية، ومطالبتها بأن لا تشن المزيد من الهجمات على فييتنام الاشتراكية، وأن تحترم سيادة فييتنام ومنغوليا ولاوس وكمبوديا والامتناح عن التدخل في شؤونها الداخلية، وانهاء حربها غير المُعلنة ضد جمهورية أفغانستان الديمقراطية، وما الى ذلك. لا يطرح الاتحاد السوفييتي هذه المطالب فقط لأنه يُدرك جيداً أن هذا من شأنه أن يؤدي بالمُحادثات الى طريقٍ مسدود.
بعد موت ماو تسي تونغ، اتخذ الاتحاد السوفييتي عدة خطوات تُظهِر استعداده الصادق لتحسين العلاقات مع الصين.
في بيانه، أكّد وزير خارجية الاتحاد السوفييتي اندريه غروميكو الذي ترأس الوفد السوفييتي، في الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة للأُمم المُتحدة التي افتُتِحَت في أيلول 1970، أن الاتحاد السوفييتي يولي إهتماماً كبيراً لعلاقاته مع الصين ويواصل ذلك. وقال، أن إعادة العلاقات الى وضعها الطبيعي سيكون له تأثير إيجابي على الوضع في آسيا والعالم. "تحدد موقفنا هذا بوضوح فيما يتعلق بالصين من خلال قرارات المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعي، وهو لا يزال ساري المفعول بالكامل اليوم".

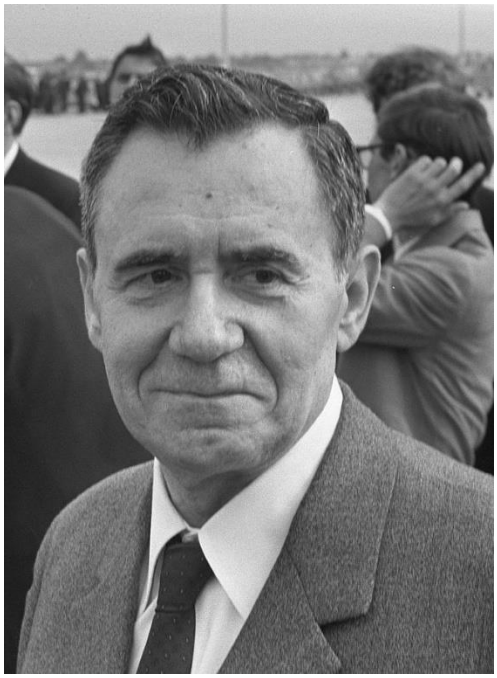

أندريه غروميكو

تم التعبير عن مشاعر الصداقة والنوايا الحسنة تجاه الشعب الصيني في رسالة ترحيب من هيئة رئاسة مجلس السوفييت الأعلى ومجلس وزراء الاتحاد السوفييتي بمناسبة الذكرى السابعة والعشرين لتأسيس جمهورية الصين الشعبية. قالت الرسالة أن إعادة العلاقات السوفييتية الصينية

الى مجراها الطبيعي على أساس المُساواة واحترام سيادة أراضي كُلٍ منهما، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، سيتوافق مع تطلعات الشعبين السوفييتي والصيني الذين يهتمان ببناء الاشتراكية والحفاظ على السلام والأمن العالميين وتوطيدهما.
في خطابه في الجلسة العامة للجنة المركزية للحزب الشيوعي، التي عُقِدَت في تشرين الأول 1976، حدد ليونيد بريجنيف بوضوح النهج المبدأي السوفييتي لتحسين العلاقات مع الصين: "أما بالنسبة للاتحاد السوفييتي، فإنه قد اتخذ باستمرار مساراً دائماً لمُحاولة تحسين العلاقات مع الصين... أود التأكيد على أنه، برأينا، لا توجد قضايا في العلاقات السوفييتية الصينية لا يُمكن حلها بروح حسن الجوار. سنواصل العمل لتحقيق هذا الهدف. سيعتمد الأمر على ما سوف يُقرره الجانب الآخر"(6)[6].

ليونيد بريجنيف

كيف كان تجاوب قيادة ما بعد ماو في بكين على سياسة الاتحاد السوفييتي فيما يخص إعادة العلاقات مع الصين الى طبيعتها؟ أظهرت الأشهر الأولى من حُكمها أنها كانت تتبع نفس المسار وأنه ليس لديها النية لتغيير سياستها المُعادية للسوفييت. بالاضافة الى ذلك، أكد القادة الصينيون الجُدد بكل الطرق تمسكهم الصارم بهذه السياسة واستخدموا كل ذريعة لإظهار عدائهم الشديد تجاه الاتحاد السوفييتي.
في 28 شباط عام 1977، عاد نائب وزير خارجية الاتحاد السوفييني ليونيد ايليتشيف Leonid Ilyichev الذي ترأس الوفد السوفييتي في المفاوضات حول قضايا الحدود من بكين الى موسكو. ويتحمل الجانب الصيني مسؤولية فشل المفوضات: فقد رفضت بكين جميع المُقترحات السوفييتية دون أي نقاش وكانت طوال الوقت تزعُم أن "الظروف لم تنضج بعد" لتحقيقها. أعلن الجانب الصيني بشكلٍ قاطع، رداً على المُقترح السوفييتي بوضح حد للجدل وخلق جو من حسن النية، أن "الخلافات حول المسائل المبدأية أمرٌ لا مفر منه وسيستمر عشرة آلاف سنة" (وهذا يعني استكمال الدعاية المُعادية للسوفييت والتدخل في شؤون الاتحاد السوفييتي الداخلية)، وأن هذا

[6] - Our Course: Peace and Socialism, Novosti Press Agency Publishing House, Moscow, 1977, pp. 246-247

الاستمرار لهذه المدة سيتواصل حتى يعترف الحزب الشيوعي السوفييتي علناً "بخطأ سياسته" ويُقدّم ضماناتٍ بأنه لن يُكرر هذه "الأخطاء" في المُستقبل. من الطبيعي أنه تم رفض مزاعم القوة العُظمى هذه تماماً.

نائب وزير خارجية الاتحاد السوفييتي ليونيد ايليتشيف

كان أحد الدوافع وراء تصاعد الهستيريا المُعادية للسوفييت في بكين هو جعل الاتحاد السوفييتي يتخلى عن موقفه المبدأي فيما يتعلق بالصين ويكتسب "حُججاً" لتبرير سياسته في شن مزيد من الهجمات على الاتحاد السوفييتي. هذه المحاولات باءت بالفشل.

كما قدّم ليونيد بريجنيف وجهة النظر السوفييتية حول تطور العلاقات مع الصين في اجاباته على رئيس تحرير صحيفة اساهي اليابانية شوريو هاتا shoryu hata في 6 حُزيران عام 1977.

"نحن نُريد أن نُعيد العلاقات بين البلدين الى سياقها الطبيعي. ان اعادة علاقات حُسن الجوار الحقيقية بين بلدينا ستكون ذات أهمية كبيرة للصين والاتحاد السوفييتي مما سيُحسّن الوضع الدولي ككل". وقال: "انه عدم تحسّن العلاقات السوفييتية الصينية لسوء الحظ، لهو ذنب الجانب الصيني. تسير القيادة الصينية الجديدة على الطريق القديم البالي، ان جاز التعبير. ومن المعروف أن حملة التنديد بسياسة الانفراج مُستمرة وأن كل شيء يُبذّل لإحباط أي تدابير في مجال نزع السلاح"[7].

أكد الاجتماع العاشر للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني الذي عُقِدَ في الفترة من 16-21 تموز عام 1977 في جلسته الثالثة، رسمياً، أن قيادة الحزب الشيوعي الصيني الجديدة التزمت بمواقفها السابقة، واستمرت في اتباع التوجهات الأساسية للماويين في السياسة الخارجية والداخلية.

حدد الاجتماع العام سلفاً والى حدٍ كبير طبيعة ومضمون القرارات التي تم تبنيها في المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي الصيني الذي عُقِدَ في الفترة من 12-18 آب عام 1977، وشدد المؤتمر على اخلاصه لمسار السياسة الخارجية الماوية، واعادة التأكيد على نزعة القوّة العُظمى والسياسة العسكرتارية، واتخاذ سياسة النضال ضد الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأُخرى شن هجمات على الحزب الشيوعي السوفييتي والدولة السوفييتية.

أُعطِيَ برنامج القادة الصينيين المُعادي للسوفييت دفعَةً أُخرى في الجلسة الأولى للمجلس الوطني الخامس لنواب الشعب في آذار 1978.

وباعتباره أعلى هيئة لسلطة الدولة في الصين، فقد أكّد على نهج القادة الصينيين المُعادي للسوفييت الذي تمت صياغته في المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي الصيني، وقد تم تثبيت

[7] - Our Course: Peace and Socialism, Novosti Press Agency Publishing House, Moscow, 1978, pp. 89-90

هذا المسار في دستور جمهورية الصين الشعبية. لم يعد النضال ضد الاتحاد السوفييتي وحلفائه معياراً حزبياً ترسّخ في قواعد الحزب وحسب، بل صار أيضاً معياراً دستورياً، أي واجب على كل عضو في الحزب الشيوعي الصيني وعلى كل مواطن من أبناء الشعب. تم اجراء تعديل على الدستور لجعله يتماشى مع الوثائق التي تم تبنيها في المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي الصيني، وهو تعديل يُصنّف الاتحاد السوفييتي على أنه عدو الصين الأول.

وجّه المتحدثون في المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي الصيني اتهامات لا أساس لها ضد الاتحاد السوفييتي زاعمين أنه "لم يتخل عن فكرة استعباد بلادنا" وخَلُصَ الى استنتاج مفاده أن الصينيين "يجب أن يكونوا مستعدين للقتال" "ويبنوا جيشاً برياً وبحرياً وجوياً قوياً أيضاً" في جلسة نواب الشعب الوطني، كرر رئيس المجلس هذا الاتهام كلمةً بحذافيره وربطه بالحاجة الى زيادة مُعدّل التنمية الاقتصادية للصين. وهكذا ارتبطت مُعاداة السوفييت بـ"المهمات العامة" لسياسة الصين الداخلية.

وكان من بين التطورات الجديدة في الجلسة إعلان مطالب الصين من منصة برلمانية، مما منحها طابعاً رسمياً.

هنا أيضاً تم إعطاء مكانة الصدارة لنسخة بكين الزائفة لـ"الاتفاق المُتبادل بين رؤساء الحكومتين الصينية والسوفييتية" الذي تم التوصل اليه في اجتماع القمة في 11 أيلول عام 1969. كان رؤساء الحكومتين قد وافقوا على عدم افشاء مُحتوى مُحادثاتهم في مطار بكين ولا مُحادثاتهم حول مسألة الحدود. انتهك الجانب الصيني الاتفاقية بإعلان تفسيره الخاص "للتفاهم المُتبادل" في جلسة مجلس نواب الشعب، وفي وقتٍ لاحق في صحيفة الدولة الرسمية. لذلك يجب علينا أن نفسّر ما حدث بالفعل في اجتماع رؤساء الحكومات في أيلول.

أولاً وقبل كل شيء، تندرج المسائل التي نوقِشَت في الاجتماع في فئتين مُحددتين: المسائل التي عبّر فيها الطرفين عن وجهات نظر مُتطابقة أو متشابهة، وتلك التي أدت الى خلافات في الرأي وحتى الى مواقف مُتعاكسة.

ومن بين المسائل المطروحة في الفئة الأولى مسألة إعادة العلاقات على مُستوى السُفراء وزيادة التجارة بين البلدين واستعادة الاتصالات الهاتفية المُباشرة عالية التردد. كما توصّل رؤساء الحكومتين الى اتفاق على أن تسوية النزاع الحدودي مُهم جداً لتسوية العلاقات بين الدوليتين. اتفق الجانبان على الامتناع عن النزاعات الحدودية المُسلّحة، وبدء مُفاوضات حول تسوية حدودية والحفاظ على الوضع الراهن على الحدود (تم التأكيد على أن المبدأ الرئيسي في إبقاء الوضع الراهن هو الاعتراف بالحدود القائمة وأن كلا الجانبين سيلتزم على حدوده في الوقت الذي عُقِدَ فيه اجتماع القمة، أي 2 أيلول 1969). كان هذا هو جوهر الاتفاق والنتيجة الرئيسية للاجتماع.

ومن بين المسائل في الفئة الثانية، والتي اختلفت الآراء بشأنها من حيث المبدأ، المسائل حول "المناطق المُتنازع عليها"، والوضع العسكري والأنشطة الاقتصادية في "المناطق المُتنازع عليها". فَشِلَ الجانبان في الاتفاق على أنه يجب التوقيع على اتفاقية بشأن الحفاظ على وضع الحدود الراهن كشرط أولي لمُناقشة المسألة الحدودية، وهي الاتفاقية التي يُشير اليها القادة الصينيون كثيراً اليوم.

فَشِلَ اجتماع رؤساء الحكومتين في وضع أي وثيقة مُنسّقة تُحدد في شكلٍ مكتوب النقاط التي تمت مُناقشتها في مُحادثاتهم. بعد الاجتماع تم تبادل الرسائل بين رئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفييتي ورئيس مجلس الدولة الصيني، حيث أوضحَ الجانبان موقفهما من جميع المسائل التي أُثيرت في اجتماع 11 أيلول 1969.

صاغ تشو انلاي، في رسالته المؤرخة 18 أيلول 1969 "الاجراءات الصينية المؤقتة" لتطبيع

الوضع على الحدود وتجنب النزاعات العسكرية. تضمنت هذه المطالب بأن يعترف الاتحاد السوفييتي بوجود "مناطق مُتنازع عليها" على الأراضي السوفييتية، وسحب القوات السوفييتية منها وابرام اتفاقية على الوضع الراهن (أي جميع النقاط التي رفضها الجانب السوفييتي في اجتماع 11 أيلول). كتب تشو انلاي في رسالته أن رؤساء الحكومات بالكاد "تبادلوا الأراء" بصدد هذه النقاط وأن الموافقة على المطالب المذكورة أعلاه برسالة من رئيس الحكومة السوفييتية يُمكن أن يُحوّلها بسهولة الى اتفاقية رسمية بين حكومة الدولتين.

أظهَرَ رد رئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفييتي في 26 أيلول 1969 مرةً أُخرى أن الجانب السوفييتي لا يُمكنه الموافقة على البنود التي اقترحها رئيس مجلس الدولة الصيني.

تُدرك بكين جيداً الوضع الحقيقي للأمور. ومع ذلك، خَلَطَ الجانب الصيني جميع النقاط التي أُثيرت في الاجتماع، ووضعت النقاط التي لم يوافق عليها الجانب السوفييتي مع تلك التي تم تبادل الآراء بشأنها فقط. هذه هي الطريقة التي وُلِدَت بها النُسخة الصينية عن "الاتفاق المُتبادل لرؤساء الحكومات".

لم تفشل جلسة آذار لمجلس النواب الصيني عام 1978 في إحداث أي تحسن في العلاقات السوفييتية الصينية وحسب، بل زادتها سوءاً.

من المعروف، أن موقف الصين لم يتغير الى الأفضل. يتغلغل العداء للسوفييت في جميع جوانب سياسة قادة بكين.

هناك دافع مُتزايد بإطراد ليس فقط لتوفير أساس "نظري" لمُطالبات الصين تجاه الاتحاد السوفييتي والتي طرحها ماو تسي تونغ في "قائمته" سيئة السُمعة في تموز 1964 ولجعل هذه "القائمة" في أساس السياسة العملية. يُطالب الشوفينيون في بكين بأراضي في جميع الدول المُجاورة لهم تقريباً. تتجاوز المساحة الاجمالية للأراضي التي وضعوا نُصب اعينهم عليها 3 ملايين كيلو متر مربع، وهذا يُعادل ثلث مساحة الصين، أو 5-6 أضعاف مساحة فرنسا.

الأراضي التي يُطالب بها الصينيون 2020

يسترشد الاتحاد السوفييتي في علاقاته مع الصين بقرارت المؤتمر الخامس والعشرين للحزب

الشيوعي. الى جانب مُعارضته لسياسة القادة الصينيين وأيديولوجيتهم، يتوخى استعداده لتطبيع العلاقات مع الصين على طريق التعايش السلمي. وفقاً لقرارات المؤتمر في 24 شباط 1978 اتخذ الاتحاد السوفييتي خطوةً مُهمة تهدف الى تطبيع العلاقات مع الصين من خلال ارسال بيانٍ صادرٍ عن هيئة رئاسة مجلس السوفييت الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية الى اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب.
اقترح البيان أن يُصدِر كلا البلدين اعلاناً مُشتركاً لمبادئ العلاقات بينهما، والتي، كما ذّكّر، يجب أن تستند الى مبدأ التعايش السلمي والالتزام الصارم بمبادئ المساواة والاحترام المتبادل لسيادة أراضي كُلٍ منهما وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكلٍ منها والتخلي عن استخدام القوة.
رفضت القيادة الصينية بوقاحة هذه المُقترحات في 9 آذار عام 1978. وصفت وزارة الخارجية الصينية في مُذكرتها، مُستشهدةً بتعليماتٍ من اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الوثيقة المُقترحة بشأن مبادئ العلاقات المُتبادلة بين البلدين، وصفته بأنه "بيان فارغ" وكررت المُذكرة بمُطالبات الصين بالأراضي السوفييتية الواردة في تقرير هوا جوفينغ Hua Guofeng الى المؤتمر الوطني لنواب الشعب.

جوفينغ، رئيس مجلس نواب الشعب الصيني

تم تأكيد سياسة القادة الصينيين المُعادية للسوفييت مرةً أُخرى في قرارات الجلستين الثالثة والرابعة والاجتماعات الكاملة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني 1978-1980، والدورتين الثانية والثالثة لمجلس لنواب الشعب في الاجتماع الخامس 1979-1980، وفي العديد من التصريحات التي أدلت بها.
ان الحملة الجارية الآن في الصين لجعل الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية تسير بشكلٍ طبيعي موجهة للنضال ضد الاتحاد السوفييتي ودول المنظومة الاشتراكية الأُخرى ومن أجل تصعيد الاستعدادات العسكرية المُكثفة. أعلن القادة الصينيون أن النضال ضد الاتحاد السوفييتي سيكون مُهمتهم الرئيسية في الثمانينيات. لقد أيدوا "العقوبات" الأمريكية ضد الاتحاد السوفييتي، ورفضوا المُضي قُدُماً في المرحلة الثانية من المُحادثات السوفييتية الصينية، وقلصوا التجارة مع الاتحاد السوفييتي ورفضوا المُشاركة في الألعاب الأولومبية المُقامة في موسكو. تجري في الصين حملة خبيثة مُعادية للسوفييت على قدمٍ وساق. تدعو الصحافة الصينية الغرب الى مُحاربة الاتحاد السوفييتي قبل أن يصل الى "ذروته" العسكرية والاقتصادية، مُحذرةً من أنه بخلاف ذلك

"سيكون الأوان قد فات". حاول رئيس اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني تخويف الدول الغربية بالحديث عن "التهديد السوفييتي" ودعاهم الى مُراقبة السوفييت عن كثب ان لم يريدوا اندلاع حرب عالمية جديدة، وهاجَمَ اولئك الغربيون الذين يُصرون على الانفراج وقال أن الصين كانت دائماً تقف ضد أي تنازلات أو مساومات مع الاتحاد السوفييتي[8].

يواصل قادة بكين تكرار أُطروحاتهم البالية حول "التهديد العسكري" السوفييتي المزعوم للصين وينسبون الى الاتحاد السوفييتي الأهداف السخيفة المُتمثلة بـ"شن حرب عالمية ثالثة" والرغبة في "استعباد" الصين، وما الى ذلك، وبالتالي تعمّد تشويه الموقف المبدأي للحزب الشيوعي السوفييتي من المسألة الصينية[9].

يُظهِر موقف السُلطات الصينية هذا أنها لا تنوي تحسين العلاقات مع جيرانها. من الواضح أن هُناك قوىً في الصين تجد أن التوتر في العلاقات الصينية وتأجيج المُعاداة للسوفييت يسير بالتوافق مع مصالحها. انهم يعتبرون ذلك بمثابة هديةٍ يُقدمونها للقوى الامبريالية باعتبار أن مصلحتهم تسير بالتطابق مع التقارب معها لأنهم بذلك يحصلون على الوعود بتقديم قروض و"مساعدات" لتنفيذ برنامج "التحديثات الأربع".

ومع ذلك، يتذكر الثوار الصينيون الحقيقيون من أي مصدرٍ تلقت الصين مُساعدةً حقيقيةً لحركة التحرر الوطني في جميع مراحل الثورية ويتذكرون كذلك نتائج سياسة الكومينتانغ الصينية المُتمثلة في تحقيق "الازدهار الوطني" من خلال البرجوازية الكمبرادورية والامبريالية الأمريكية واليابانية وأعداء الشعب الصيني الآخرين.

على الرغم من سياسة بكين العنيدة المُعادية للسوفييت، فإن اجراءات الاتحاد السوفييتي لإعادة العلاقات مع الصين مُهمة للغاية. انها تُعرقل خُطط قادة الحزب الشيوعي الصيني الاستفزازية وتكشف عن الجوهر المُعادي للاشتراكية في سياستهم. بغض النظر عن رد فعل بكين عليها، فإن المُبادرات السوفييتية تَلقى ترحيباً من قِبَل جميع المُهتمين بإعادة العلاقات بين البلدين الى مسارها الطبيعي. ان لها أهميةً أيضاً لأنها تُقدّم للشعب الصيني دليلاً مُقنعاً على أن الجانب السوفييتي يبذل قُصارى جهده لاستعادة علاقات الجوار بين البلدين.

أما بالنسبة للاتحاد السوفييتي، فعلى الرغم من تنبؤات زُعماء بكين المُعادية للسوفييت والتنبؤات البرجوازية بشأن "العداء الحتمي" بين الاتحاد السوفييتي والصين، فإن الشعب السوفييتي كان لا يزال، مُسترشداً بأفكار الماركسية اللينينية يعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الصداقة السوفييتية الصينية ستنتصر حتماً.

ان خط الحزب الشيوعي السوفييتي والشعب السوفييتي فيما يعلق بالمسألة الصينية مُحدد بوضوح في قرارات مؤتمري الحزب الخامس والعشرين والسادس والعشرين.

***

كثيراً ما يُطرَح السؤال: ما هي الأسباب الرئيسية لهذا التحول في المسار السياسي في الصين؟ هل لأن قادتها يضعون المصالح القومية للصين فوق المصالح الأُممية ويسعون للحصول على مزايا خاصة لشعوبهم؟ على الرغم من أن هذه السياسة غير مُبررة ولا تستحق أن يُطلَق عليها

---

[8] - قام دونغ تشاوبينغ Dong Xiaoping سيء السُمعة بهجمات استفزازية مُعادية للسوفييت، خاصةً في المُقابلة التي أجراها مع الصحفي الايطالي غراند فالايي Grand Fallaei، والتي نُشِرَت على نطاقٍ واسع في الصحافة الصينية تشرين الثاني عام 1980.

[9] - قال نيكولاي تيخونوف Nikolai Tikhonov رئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفييتي مُتحدثاً في اجتماع عُقِدَ في موسكو للاحتفال بالذكرى الثالثة والستين لثورة اكتوبر الاشتراكية العُظمى: "أثبتَ الاتحاد السوفييتي منذ فترةٍ طويلة، من خلال سياسته ونشاطاته، أنه لا يُهدد أحداً، ولا ينوي القيام بذلك، وهذا صحيح أيضاً فيما يتعلق بالصين، التي نحن مُستعدون للحفاظ على علاقاتٍ طبيعية معها".

أُممية، الا أنها مفهومة تماماً. ومع ذلك، فإن الاجابة أكثر تعقيداً. النقطة المُهمة هي أن سياسة الماويين تؤثر قبل كل شيء على المصالح الوطنية للشعب الصيني، فهي تحرمهم من الدعم من اصدقائهم الحقيقيين، وتخلق مصاعب اقتصادية اضافية تؤدي الى تصعيد موقف الشعب الصيني العامل.

علاوةً على ذلك، فإن الماويين، بعد أن سلكوا طريق العداء للاتحاد السوفييتي ودول المنظومة الاشتراكية الأُخرى، مُستعدين للتضحية بقضية بناء الاشتراكية في الصين من أجل تحقيق طموحاتهم الخاصة. لا يُمكن للاشتراكية أن تتحقق بدون تطوير قوى انتاج حديثة. حَرَمَ القادة الماويون بلادهم، من خلال الانفصال عن المنظومة الاشتراكية، حرموا بلادهم من مصدر مساعدة موثوق به وليس له مصالح مُغرضة. ليس من قبيل المُصادفة أن اعلانهم الرسمي باجراء انتقال سريع "مُباشر" الى الشيوعية قد تم استبداله بأُطروحة جديدة مفادها أن بناء الاشتراكية يتطلب جهود عشرات الأجيال. الافتراض بأن التحول في سياسة الحزب الشيوعي الصيني ينبع من المصالح الوطنية لا يصمد للنقد.

ما الذي يجعل القادة الصينيون يدفعون مثل هذا الثمن الغالي مقابل طموحاتهم؟ لماذا يُضحون بمصالح بلادهم الوطنية؟ وفقاً للماويين، فإن انفصالهم عن الاتحاد السوفييتي كان "نتيجة" ولائهم للقضية الثورية، وتصميمهم على شن "نضال لا هوادة فيه" ضد الامبريالية، وما الى ذلك، وهو ادعاء تدحضه الوقائع بالكامل.

لقد داس قادة الحزب الشيوعي الصيني بشكلٍ صارخ على المبادئ الماركسية اللينينية للسياسة الخارجية للدولة الاشتراكية عندما اتبعوا سياسةً دوليةً ومُحاولة تشكيل جبهة واسعة مُعاديةً للدول الاشتراكية، وبالتالي تحولوا الى تحريفيين وشركاء صغار للامبريالية. عند الحديث عن جذور الخلافات المُتزايدة بين الحزب الشيوعي الصيني والحركة الشيوعية العالمية يُمكن للمرء أن يستشهد بموقف بكين بشأن النزاع الحدودي الهندي الصيني الذي حدث في الفترة من 1959-1962. لم ينزعجوا من حقيقة أن اطلاق العنان للصراع العسكري مع الهند يتعارض مع سياسة التعايش السلمي التي تنتهجها الدول الاشتراكية، والتي طالما التزمت الهند بها ودعمتها. علاوةً على ذلك، افتخر الماويون بأفعالهم وتعاطفوا علانيةً مع سياسة حافة الهاوية. كانت هذه فقط بداية الاجراءات العداونية للصين الماوية.

الجيش الهندي يتصدى لغزو صيني 1962

عندما يتم الحديث عن تحولٍ في السياسة يجب على المرء أن يُحدد ما الذي يتم تبادله مُقابل ماذا. أثناء تصعيدهم لهجماتهم ضد الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأُخرى، كان الماويون يوسعون العلاقات الاقتصادية والسياسية الشاملة مع القُوى الامبريالية، على الرغم من أن رغبة هذه الأخيرة في إقامة اتصالات مع الصين كانت نابعةً من وجوب فعل ذلك لأجل مُكافأة عداء الصين للدول الاشتراكية. بالاضافة الى ذلك، اعتبرت بكين هذه الاتصالات بمثابة تعويض عن مزايا التعاون مع المنظومة الاشتراكية، التي تم رفضها بالكامل.
ان المسار المؤيّد للامبريالية في الصين يرقى الآن الى نفس الاجراءات المُشتركة التي تقوم بها الدول الامبريالية في النضال ضد الاشتراكية وحركات التحرر الوطنية.

نائب رئيس مجلس الدولة الصيني دنغ شياو بينغ في مسابقات رعاة البقر في تكساس عام 1979

يحث قادة بكين الدوائر الامبريالية الحاكمة في الولايات المُتحدة واليابان وأوروبا الغربية على إقامة حلف عالمي مُعادي للسوفييت والشيوعية. تُولي الدول الامبريالية، وعلى رأسها الولايات المُتحدة، في لعبتها السياسية، اهتماماً مُتزايداً للعب بـ"الورقة الصينية".

نيكسون في الصين

وكما لوحِظَ في الاجتماع العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي في تموز عام 1980، فإن الشراكة بين الامبريالية وهيمنة بكين هي ظاهرة جديدة وخطيرة على الساحة العالمية والتي يعتبرها الجانبان استراتيجية طويلة الأمد. ان توسّع التعاون العسكري الصيني- الامبريالي، والمساعي المُتزايد لقادة بكين للحصول على الترسانات العسكرية الغربية يُشكّل تهديداً خاصاً للسلام العالمي. والدليل في هذا الصدد هو زيارة وزيري الدفاع الأمريكي والبريطاني للصين والاتصالات المُستمرة بين مُمثلي الجيش الصيني وكبار الضباط اليابانيين والألمانيين الغربيين. يُحرِز التعاون العسكري بين الصين والولايات المُتحدة تقدماً خاصاً.

توصّلَ البلدان الى اتفاق بشأن تنسيق أعمالهما في المجال العسكري وتبادل المعلومات الاستخبارية وطُلّاب المعاهد التعليمية العسكرية، فضلاً عن تزويد الصين بأحدث المعدات الحربية.

هناك تحالف ثلاثي بين الولايات المتحدة واليابان والصين في طور التشكّل، وهو قائم على أساس عدائهم للاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأُخرى والأنظمة التقدمية في الدول النامية.

الرئيس رونالد ريغان والرئيس الصيني لي جيانيان يتفقدان حرس الشرف العسكري في بكين ، 26 أبريل 1984

ان تكثّف التعاون العسكري في اطار "الثُلاثي" هو عامل جديد يُزعزع استقرار الوضع في آسيا وفي جميع أنحاء العالم ويزيد من خطر نشوب حرب جديدة. وقّعت الدول الرأسمالية اتفاقيةً لمنح الصين ائتمانات تزيد على 30 مليار دولار تنوي بكين استخدامها أولاً وقبل كل شيء لتعزيز امكاناتها الصناعية العسكرية. ان المسار الحربي في بكين، المُستند الى برنامج "التحديثات الأربع" المدعوم بالاستثمارات وشحنات الأسلحة الغربية، يزداد خطورةً أكثر من أي وقتٍ مضى. ان القدرات العسكرية الصينية المُتزايدة وتهديدها المُستمر للدول والشعوب الأُخرى تؤكدها حقائق مثل امتلاكها لامدادات كبيرة من الأسلحة النووية واختبارها للصواريخ الباليستية العابرة للقارات في أيار 1980.

قال نيكولاي تيخونوف رئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفييتي وعضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي في تشرين الثاني عام 1980: "ان تقارب الامبريالية وبكين يُسبب قلقاً مُتزايداً بين

الدول. يحاول كلاهما، من خلال تحريض بعضهما البعض على مشاريع خطيرة في آسيا وأماكن أُخرى في العالم، التستر على مخططاتهما وأنشطتهما العدوانية بأكاذيب حول "التهديد العسكري السوفييتي". وكلما قلّت امكانات التشويش على الرأي العام، ارتفعت أصوات المُعادين للسوفييت أكثر".

اليوم، حتى الشخص العادي في السياسة يُدرك جيداً ما يقف وراء هذه التطورات: ان قررت بكين جعل البلدان الاشتراكية عدواً رئيسياً لها بدلاً من الامبريالية، فسوف تسعى للحصول على المُساعدة والدعم في هذا المشروع من الامبرياليين، لأنه لا يُمكنها بطبيعة الحال أن تكون في حالة حرب مع جميع الأطراف في نفس الوقت.

من الواضح، أن التحوّل في سياسة القادة الصينيين لم يكن نتيجة "ثوريتهم" الصارخة، أو اهتمامهم بالمصالح الوطنية للصين. ان هدفهم الرئيسي هو تحقيق الهيمنة في حركة التحرر الوطنية التي تعتبرها بكين مصدر دعم مُحتمل في أنشطتها السياسية، ومن ثم تحقيق الهيمنة في العالم كله. يُطالب القادة الصينيون بدور القادة الكبار في "الجبهة العريضة" المُعادية للاتحاد السوفييتي، والذي يسعون الى طرده من بين "الدول "الكُبرى" و"الوسطى" و"الثانوية"، بغض النظر عن أنظمتها الطبقية.

وفقاً لبكين، فإن الطريق لتحقيق هذه الأهداف هو استخدام الدول النامية لمصالح طموحات الصين بأن تكون قوةً عُظمى. بطبيعة الحال، لا يُمكن للقادة الصينيين تجاهل المكانة والتأثير الهائلين للاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية في حركة التحرر. هذا هو السبب في أن القادة الصينيون يُحاولون "اصطياد عصفورين بحجر واحد" من أجل توجيه سياسة الدول النامية الى مسارهم المُعادي للسوفييت. يُصنّف الاتحاد السوفييتي على أنه دولة "امبريالية اجتماعية" وبالتالي يتم استبعاده من حركة التحرر الوطني.

مُلصق سوفييتي حول الصداقة السوفييتية الصينية

على الرغم من أن بكين اختلقت مئات المقالات التي تصف الاتحاد السوفييتي بأنه "طُغمة تحريفية" و"قوة امبريالية"، الا أنها لا تستطيع اخفاء جوهر سياستها، التي أُعيد توجيهها عمداً للنضال ضد الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأُخرى، مما يُقوّض وحدة القوى الثورية ويصب في مصلحة الدوائر الامبريالية الأكثر عدوانية. لقد صارت بكين شريكاً للامبريالية.

لقد كان ولا يزال من أسمى واجبات الماركسيين اللينينيين الحقيقيين فضح التحريف الماوي الايديولوجي والنظري والعملي للعالم كله. يُناضل الشيوعيين السوفييت، لدن كشفه جوهر الماوية بأشكالها المتنوعة، من أجل صينٍ اشتراكية، ومن أجل حزبٍ ماركسي لينيني، ومن أجل المصالح الحقيقية للشعب الصيني الجريح.
يعمل الحزب الشيوعي السوفييتي من خلال نضاله ضد الايديولوجيا الماوية الرجعية، على تقوية تطور الاتجاهات التقدمية في المسار الاجتماعي والسياسي للصين.

***

بالنظر الى تاريخ العلاقات السوفييتية الصينية، لا يُمكن أن يكون هناك شك في أن ماو تسي تونغ وشركاؤه كانوا يسعون بشكلٍ مُتعمد وباستمرار الى تخريب هذه العلاقات ثم قطعها. في البداية، حصر الماويون أنفسهم في التصريحات المُنافقة مثل الادعاء بأنه يوجد "تسعة أصابع" تؤيد الوحدة بين الحزبين الشيوعيين الصيني والسوفييتي، وأن هناك "اصبع واحد" يُشير الى اختلافهما. عندما كانت العلاقة بين الحزبين لا تزال قائمة في منتصف الستينيات، كانت القيادة الماوية تُعلن بالفعل أنه لم يكن هناك شيء يوحّد الحزبين الشيوعيين السوفييتي والصيني، ولكن فقط ما يُفرّق بيهما. تم نقل هذه السياسة في الحال الى مجال العلاقات بين الدول.
من الواضح الآن أن الهدف النهائي لقادة بكين كان وضع الاتحاد السوفييتي خارج اطار المنظومة الاشتراكية وطرد الحزب الشيوعي السوفييتي من الحركة الشيوعية العالمية. بعد أن تعرّض للفشل الذريع، وضع ماو تسي تونغ الاتحاد السوفييتي، بجرّةٍ من قلمه، في صنف القوى "الامبريالية الاجتماعية". احتاج الماويين المزيد من الذرائع للقيام بذلك. لقد كانوا بارعين في ابتكارها، أولاً في المجال الايديولوجي، ثم في مجال العلاقات بين الدولتين.
يحاول المُمثلون الرسميون وأجهزة الدعاية الصينية الحديث حول محاولات الاتحاد السوفييتي "وضع الصين تحت سيطرته" و"التدخل في شؤون الصين الداخلية"، وما الى ذلك. تم استخدام هذه التلفيقات لالقاء اللوم على الاتحاد السوفييتي فيما يتعلق بتفاقم الوضع، من أجل اثبات "جوهره الاشتراكي الاجتماعي" وبالتالي تقويض مكانته الدولية واثارة الهستيريا المُعادية للسوفييت بين الشعب الصيني.
كان الماويون يعملون بشكلٍ منهجي لتحقيق هدفٍ آخر: تحرير أنفسهم من الالتزامات الأُممية التي تقع على عاتق كل مجموعة من الحركة الشيوعية العالمية فيما يتعلق بالعملية الثورية العالمية، وتمهيد الطريق للتواطؤ مع الامبريالية. هذا هو نمط الخيانة الطبقية التي ارتكبها ماو تسي تونغ وجماعته.
اذا نظرنا الى الوراء في تاريخ الخلافات مع القيادة الماوية، يُمكن للشعب السوفييتي أن يقول بضميرٍ مُرتاح أن الحزب الشيوعي السوفييتي لم يدّخر جهداً لدرء هذا التدهور الخطير في تطور الأحداث وللنأي بنفسه عن استفزازات الماويين والمُحافظة على ودية العلاقة مع الحزب الشيوعي الصيني والشيوعيين الصينيين. ليس ذنبنا أنه لم يتحقق كل هذا. علاوةً على ذلك، فان الحزب الشيوعي السوفييتي والأحزاب الماركسية اللينينية الأُخرى قد شددوا منذ البداية على الطبيعة الخطيرة للتحريفية الماوية وحذروا من خطر الماوية الجسيم على الاشتراكية. تم التأكيد بشكلٍ مُتكرر على الإفلاس النظري لبرنامج القادة الماويين السياسي في الرسائل المفتوحة والمُغلقة للحزب الشيوعي السوفييتي، وفي تصريحات قادة الحزب وفي صحافة الحزب، وقد أكّدت الحياة صحة هذا النقد.

مُلصقات سوفييتية تُعبّر عن الصداقة السوفييتية الصينية

ان العداء للسوفييت ليست فقط مسألة مُتعلقة بالعلاقات السوفييتية الصينية. ان العداء للسوفييت هو شوفينية اجتماعية صينية مُركّزة، وفي نفس الوقت هي وجه آخر لعداء الماويين للاشتراكية. يُركّز الماويون هجماتهم على الاتحاد السوفييتي لأنهم يعتبرونه بمثابة الكابح الرئيسي لأهدافهم التوسعية والشوفينية. كان نموذج الاتحاد السوفييتي وتجربته في بناء الاشتراكية ومكانته الدولية العظيمة وامكاناته الدفاعية المُتزايدة باطراد عائق رئيسي لاحباط هذه الأهداف، حيث يضطر الماويون الى وضع كل هذا في حساباتهم.

واصل القادة الماويون في عامي 1979 و1980 مُفاقمة الوضع في العلاقات السوفييتية الصينية، وبالتالي أظهروا عدم رغبتهم في اعادة العلاقات بين البلدين الى سياقها الطبيعي. قال دنغ شياو بينغ في 16 كانون الثاني عام 1980 أن النضال ضد الاتحاد السوفييتي على الصعيد العالمي "هو المهمة السياسية الخارجية الرئيسية للصين".

في المواجهة المُتزايدة بين العالمين الاشتراكي والرأسمالي، تلعب الصين دور مُساعد الامبريالية الذليل في النضال ضد الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأُخرى.

منذ البداية، تناول الحزب لشيوعي السوفييتي والأحزاب الماركسية اللينينية الأُخرى مسألة الخلافات بين الحزب الشيوعي الصيني والحركة لشيوعية العالمية من مُنطلق حُسن النية تجاه الشعب الصيني وقضية الاشتراكية في الصين. كانوا على دراية بالطبيعة المُعقدة لبناء العلاقات الاجتماعية على طول الخطوط الاشتراكية في بلدٍ كبيرٍ مثل الصين والحاجة الى ايجاد طُرُق ووسائل من شأنها أن تجمع بين القوانين العامة لبناء الاشتراكية والظروف الخاصة للصين. لم يفرض الحزب الشيوعي السوفييتي والأحزاب الشقيقة الأُخرى الصيغ الجاهزة على الشيوعيين الصينيين، ولم يدعوهم الى نسخ أساليبهم في بناء الاشتراكية. كانوا، بدلاً من ذلك، يرغبون في مُشاركة خبراتهم الواسعة على مدى سنواتٍ عديدة مع الشيوعيين الصينيين لمساعدتهم في تجنب المصاعب التي واجهها رواد هذه القضية وتحقيق الأهداف التي حددتها الثورة الصينية العظيمة والخُطط الخُمسية الأُولى والمؤتمر الثامن للحزب الشيوعي الصيني. في الوقت نفسه، لفتوا الانتباه الى الخط الفاصل الأساسي بين العوامل التي تُعزز بناء الاشتراكية والعوامل التي تتعارض مع ذلك. كان بإمكان الشعب الصيني تجنّب العديد من المآسي والنكسات الاقتصادية والأزمات الاجتماعية والثقافية المُمتدة لو تم الالتفات الى النصائح المعقولة التي تم تقديمها.

لطالما كان الشيوعيين السوفييت وكل الشعب السوفييتي يحترمون بشدة الشعب الصيني الذي مرّ

بالعديد من المِحَن. انهم يتمنون لهم بصدق تجنّب المآسي مثل "الثورة الثقافية". انهم يؤمنون ايماناً راسخاً بأن الماركسية فقط، وليس الماوية، هي القادرة على اضاءة طريق مُستقبل الصين المُشرق. واسترشاداً بقرارات المؤتمرين الخامس والعشرين والسادس والسادس والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي، يسعى الاتحاد السوفييتي دائماً الى استعادة علاقات حُسن الجوار مع جمهورية الصين الشعبية.

يُعتَبَر تفاقم حالة العلاقات السوفييتية الصينية حالةً شاذة. توجد جميع الشروط المُسبقة اللازمة من أجل إعادة الصداقة والتعاون بين الاتحاد السوفييتي والصين الى طبيعتهما، لأن التعاون سيكون مرةً أُخرى، مفيداً للغاية لكلا الجانبين ولتطوير وضع الثورة العالمية.
لقد أثبت الشعب الصيني طوال تاريخه أنه يستحق أن يُطلَقَ عليه لقب أمةٍ عظيمةٍ وبطولية. لا شك في أنه سيكون قادراً على التغلب على الصعوبات التي يواجهها، والدفاع عن مكاسبه الثورية، وإعادة الصين مرةً أُخرى الى طريق التطور الاشتراكي الحقيقي.

مُلحَق

الهجوم الاستفزازي لسُلطات بكين- الأحداث على الحدود السوفييتية الصينية

مطبعة وكالة دار نشر نوفوستي 1969

مقالة من صحيفة البرافدا، الحزب الشيوعي السوفييتي المؤرخة في 8 آذار عام 1969
ترجمة لمقالة:

a Provocative Sally of Peking Authorities- Events on the Soviet-Chinese Border, Novosti Press Agency Publishing House, Moscow 1969

كما ورد في الصحافة السوفييتية، نظّمَت السلطات الصينية في 2 آذار استفزازاً مُسلحاً على الحدود السوفييتية الصينية بالقرب من جزيرة دامانسكي Damansky على نهر أوسوري Ussuri. تُظهِر الحقائق أن هذا كان اعتداءاً كان مُخططاً بشكلٍ مُسبق على حرس الحدود السوفييت الذين يقومون بحماية حدود الدولة. يُظهر مسار الأحداث أن سُلطات بكين قد ارتكبت عمداً هذا الاستفزاز المُسلّح بهدف مُفاقمة التوتر في العلاقات السوفييتية الصينية، مُثيراً بذلك تضخيم موجة العداء للسوفييت في الصين، واذكاء المشاعر الشوفينية لتُناسب التطلعات الشوفينية المُغامرة لماوتسي تونغ وزُمرته في السلطة.

وسبق هذا الهجوم انتهاكات مُتكررة لحدود الدولة السوفييتية من جانب الجنود الصينيين، ولا سيما بالقرب من جزيرة دامانسكي.

جُنود صينيون يُحاولون دخول جزيرة دامانسكي

في 2آذار الساعة 11 صباحاً (4 صباحاً بتوقيت موسكو)، أبلَغَت نقاط المُراقبة السوفييتية الى المركز الحدودي أن وحدةً مُسلحةً من الجنود الصينيين كانت متوجهةً من الضفة الصينية الى منطقة جزيرة دامانسكي. خَرَجَت مجموعة من حرس الحدود السوفييت لمقابلتهم. سار 8 من حرس الحدود بقيادة ضابط باتجاههم لمطالبتهم، كما في عدة مرات سابقة، بمغادرة الأراضي السوفييتية. عندما اقترب حرس الحدود من المتسللين، أطلق هؤلاء الأخيرين النار عليهم دون سابق انذار. في الوقت نفسه، تعرّضَت بقية مجموعة حَرَس الحدود السوفييتية لاطلاق النيران من كمائن مُعدة مُسبقاً ومن قِبَل مجموعة من المدافع المضادة للدبابات ومدافع الهاون وقاذفات القنابل المضادة للدبابات ورشاشات ثقيلة انطلقت من الضفة الصينية.

الجنود السوفييت جاهزون لرد العدوان قُرب جبال كامينايا على الحدود الصينية

انتظم حرس الحدود السوفييت في تشكلٍ قتالي، وقاموا جنباً الى جنب، مع الجنود الذي قدموا من المركز الحدودي، بصد الهجوم المفاجئ ثم طردوا الصينيين المتسللين بعيداً عن الأراضي السوفييتية.

أدى حرس الحدود السوفييت واجبهم العسكري بشرف. لم يدخروا حياتهم وأظهروا شجاعةً كبيرةً وبطولةً في الدفاع عن الحدود.

لم يَكَد المُغيرون يتوقفون عن اطلاق النيران حتى انطلقت آلة الدعاية الشاملة في بكين لدعم الاستفزاز المتوحش. بدأ مسؤولو الصحافة والاذاعة والجيش بتعبئة المواطنين الصينيين باللجوء الى الأكاذيب البشعة والافتراءات فيما يتعلق بالاتحاد السوفييتي. أعدّت بكين، في وقتٍ مُبكر نُسخة القصة التي تقول أن الوحدة الصينية "تعرضت للهجوم" واتخذت تدابير الدفاع عن النفس. ليست هذه هي المرة الأولى التي يشهد فيها العالم مثل هذه الأعمال الاستفزازية من قِبَل ماوتسي تونغ وزمرته ومحاولاتهم للتغطية على أعمالهم بالدعاية.

لكن الحقائق لا تقبل الجدل. لا يُمكن محو آثار غارات اللصوص. هَربَ المُغيرون، تاركين ملابسهم وأجهزة اتصالاتهم وحتى زجاجات الكحول التي زوّد بها المُحرضون الصينيون المُشاركين في هذا الأمر.

تكشف دعاية بكين عن حقيقتها التوسعية عندما تُحاول تبرير الاستفزاز المُسلّح على الحدود السوفييتية الصينية من خلال المُطالبات بالأراضي السوفييتية، وخاصةً جزيرة دامانسكي. لكن الهجوم تم ضد حرس الحدود السوفييت الذين يحمون الأراضي السوفييتية.

يسعى هذا العمل الاجرامي الذي قامت به جماعة ماوتسي تونغ، والذي أودى بحياة العديد من الرجال، وراء أهدافٍ بعيدة المدى.

يُحاول الماويون، من خلال تأجيج الهستيريا المُعادية للسوفييت والجنون الشوفيني، خلق أجواءٍ، من شأنها أن تسمح لهم بتقوية وضعهم داخل البلاد وتدعيم مسار القوة العُظمى والنزعة المُغامرة لماوتسي تونغ الذي يسعى الى زيادة تدهور العلاقات مع الحزب الشيوعي السوفييتي والدولة السوفييتية، والأحزاب الشيوعية والدول الاشتراكية الأُخرى.

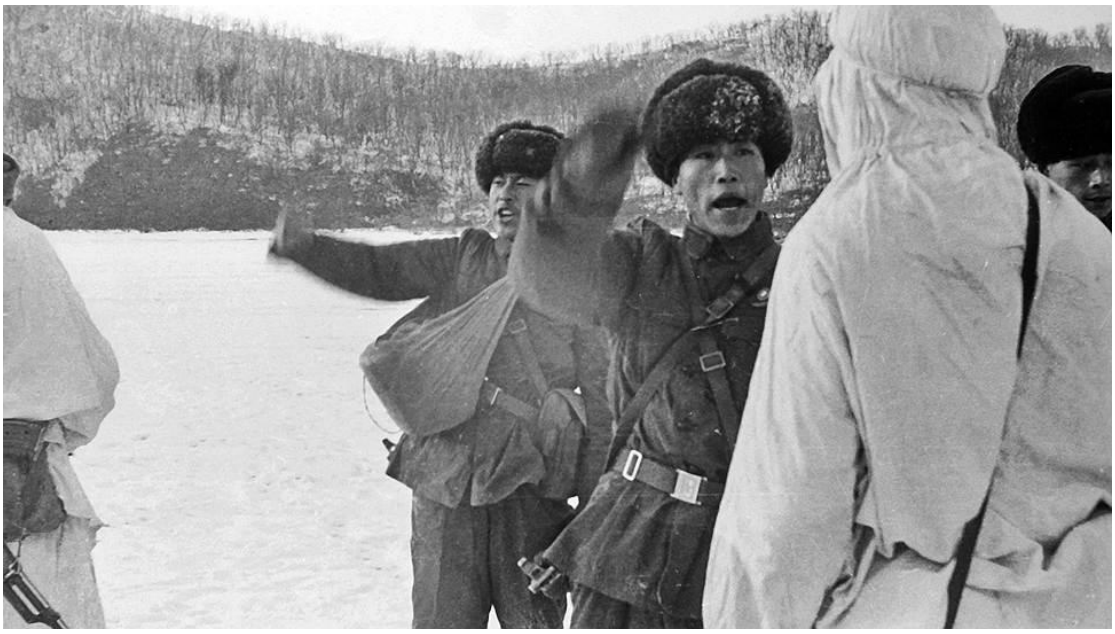

مُجادلة حادة بين جنود سوفييت وصينيون على الحدود

ما تُخطط له مجموعة ماو للقيام به واضح، وهو استخدام الذُهان المُعادي للسوفييت لمواصلة الأنشطة التخريبية والانقسامية في الحركة الشيوعية العالمية. من الواضح أن الماويين يسعون لعرقلة عقد المؤتمر الدولي للأحزاب الشيوعية والعُمالية من أجل زرع أجواء انعدام الثقة بين الأحزاب الشيوعية فيما يتعلق بالحزب الشيوعي السوفييتي. ينبع خط العداء للسوفييت في الصين، من أن جماعة ماوتسي تونغ ترى في أنشطة الحزب الشيوعي السوفييتي وسياسة الاتحاد السوفييتي عقبةً كبيرةً في وجه تطلعاتها المُغامرة والمُهيمنة على الساحة الدولية.

تشهد الاستفزازت الخطيرة للماويين على رغبتهم في زيادة مُغازلتهم السياسية غير المبدئية للدول الامبريالية وخاصةً الولايات المتحدة وألمانيا الغربية. ومن الجدير بالذكر أن الماويين قد حددوا توقيت غاراتهم المُسلحة على الحدود مع وقت اجراء الاتخابات الرئاسية الاستفزازية في

ألمانيا الغربية[10].

مواجهة بين جنود سوفييت وصينيون على الحدود قبل عدة أسابيع من الاعتداء الصيني المُسلّح على الحدود.

قام ماوتسي تونغ وأتباعه بالهجوم القذر على الاتحاد السوفييتي في الوقت الذي يستمر فيه العدوان الأمريكي على فييتنام، حيث يتمسك الشعب الفييتنامي البطل بقضية الحرية والاستقلال. يُقدّم الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأُخرى للشعب الفييتنامي، في هذا النضال، مساعدةً ودعماً أُممياً هائلاً. لا يُمكن أن تكون الأمور قد وصلت الى حد ارتكاب مثل هذا العمل الاستفزازي الغادر ضد بلدٍ اشتراكي!، ما لم تكن قيادة بكين الحالية قد وصلت الى حالة من الانحلال السياسي وخيانة قوى الاشتراكية في النضال العالمي ضد الامبريالية.

ان الاستفزاز بالقرب من جزيرة دامانسكي هو جزء من سياسة الماويين التي تهدف الى تسريع اعادة التوجيه الجذري للسياسة الخارجية والداخلية لجمهورية الصين الشعبية، وفي النهاية تحويل هذه الدولة الى قوة مُعادية للدول الاشتراكية.

تُظهر الأحداث في السنوات الأخيرة أن أهداف الهيمنة الشوفيتية لماو وجماعته تكمن وراء سياسة بكين فيما يتعلق بالدول المُجاورة الأُخرى وآسيا بأكملها. يُظهِر الماويين، في كل مكان، مساعيهم التوسعية ويسعون الي زرع بذور العداء السمة بين الشعوب والدول.

هذا هو السبب في أن قوى الرجعية الامبريالية تبتهج بالأعمال الخبيثة التي يقوم بها المُحرضون الماويون.

---

[10] - أُجريت الانتخابات الرئاسية في ألمانيا الغربية في 5 آذار عام 1969. كان غيرهارد شرودر Gerhard Schröder هو أحد المُرشحين للرئاسة. كان شرودر عضواً في الحزب النازي، وكان جزءاً من المجموعة البرلمانية النازية التي ساعدت على صعود هتلر الى سدة الحكم. كانت الأوساط الحاكمة في ألمانيا الغربية، من نشوئها تؤجج نيران المشاعر الانتقامية (الانتقام من هزيمة بلدهم في الحرب الثانية والمطالبة باعادة أمجاد الأمة)، التي كانت مُعادية للسوفييت وداعية للحرب. كان شرودر احتمالاً رئاسياً قد يُسعّر هذه المزاعم الحاقدة، مما أثار قلقاً من جانب منظومة الدول الاشتراكية- المُترجم.

ترتبط مشاريع ماوتسي تونغ في مجال السياسة الخارجية ارتباطاً مُباشراً بسياساتها الداخلية التي تهدف الى انشاء نظام عسكري بيروقراطي في الصين. من المعروف أن هذا بالتحديد هو سبب تنفيذ ما يُسمى بالثورة الثقافية والتي تضمنت عمليات انتقامية ارهابية ضد الشيوعيين الصينيين وجميع الذين تعز عليهم قضية الاشتراكية في الصين والصداقة مع الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأُخرى.

حرس حدود سوفييت على الحدود الصينية

تواجه جماعة ماو مقاومةً من الشعب الصيني وقبل كل شيء من الشيوعيين الذين ظلوا مخلصين لقرارات المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي الصيني والمبادئ الأممية البروليتارية. ان الماويين يطاردهم الخوف من أن الشعب الصيني قد يُحاسبهم على كل المصائب التي جلبوها للبلاد من تفكيك للحزب الشيوعي الصينين وارتكاب أعمال ارهاب دموي واضطهاد جماعي وتقويض أُسس الاشتراكية في الصين.

لا تستطيع جماعة ماو اخفاء حقيقة أنها فشلت في القضاء على أفكار الماركسية اللينينية من أذهان الناس خلال الثورة الثقافية سيئة الصيت. كما أنها لم تنجح في محو مشاعرهم الأخوية تجاه الشعب السوفييتي والحزب الشيوعي السوفييتي من قلوب العمال الصينيين، الذين قدّموا دعماً قوياً ومساعدة شاملة للشعب الصيني في نضاله الثوري وفي البناء الاشتراكي.

من المعروف أن "الثورة الثقافية" أدت أيضاً الى اضطرابات اقتصادية خطيرة في الصين. لقد أدى المسار الذاتوي الماوي الى تفاقم مصاعب الاقتصاد الصيني، والذي وجد تعبيراً عنه في "القفزة الكُبرى" وفي انشاء "الكوميونات الشعبية". انخفض الانتاج الصناعي في البلاد، مع اضطراب عمليات النقل. كان الشعب الصيني يُعاني من نظام غذائي سبب لهم المجاعة على مدار سنوات عديدة، وتم استبدال العلم والثقافة والتعليم الشعبي بالدعاية لـ"أفكار ماو" المُملة.

كان لدى الماويين، في ظل هذه الظروف، أمل ضئيل في كسب ثقة الجماهير. من أجل ابقاء الناس تحت المراقبة وحملهم على الانصياع لخدمة سلطتهم العظيمة وتطلعاتهم الى الهيمنة، يفرض ما وجماعته على البلاد نظاماً عسكرياً يتطابق نموذجياً مع الأنظمة الرجعية، مُسممين ضمائر الناس بسم القومية والشوفينية. تم استبدال الأجهزة الدستورية لسلطة الشعب بـ"لجان

ثورية" يُديرها أعضاء عسكريون من فصيل ماو. انتشرت الرقابة والاشراف العسكريين ليس فقط في مجال الادارة، ولكن أيضاً في مجال الانتاج والثقافة والايديولوجيا.

توافق عسكرة جميع مناحي الحياة في الصين مع تأجيج الهستيريا العسكرتارية بحجة غير معقولة أن الصين مُهددة بهجوم سوفييتي. ليس من الصعب أن نرى أن اثارة هذه الهستيريا كانت مدفوعةً بمحاولةٍ من جانب ماو وجماعته لاخفاء أهدافهم الحقيقية عن الشعب الصيني، لصرف هذا الأخير عن الاعتداءات الداخلية التي يرتكبها الماويون بحقهم، ولانشاء منظمة سياسية جديدة ستكون أداةً للنظام العسكري البيروقراطي تحت مُسمى الحزب الشيوعي الصيني، وابعاد الناس عن انتقاد العواقب الضارة الناتجة عن تطبيق أفكار "الربان العظيم". كان هذا بالضبط هو السبب في ضرورة القيام باستفزاز وقح بالقرب من جزيرة دامانسكي، وأعقَبَ ذلك جولة جديدة من الدعاية المسعورة المُعادية للسوفييت.

ابتداءاً من 3 آذار، تعرضت السفارة السوفييتية في بكين مرةً أُخرى لحصار منظم نفذه أفراد مدربون تدريباً خاصاً. علاوةً على ذلك، تدعو جماعة ماو علناً الى النضال ضد الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأُخرى، وتطرح مطالباً اقليمية سخيفة على الاتحاد السوفييتي.

هذا هو الوضع الذي يُحضر فيه الماويون لما يُسمى بالمؤتمر التاسع للحزب الشيوعي الصيني، والذي يحتاجون اليه "لاضفاء الشرعية" على النظام العسكري والبيروقراطي الذي يسمونه "النظام الجديد" ولـ"تعزيز" القوة العُظمى، والطريق الشوفيني المُعادي للسلام والاشتراكية.

في هذه الأيام، يُعرب الشعب السوفييتي، الذي من حقه أن يشعر بالغضب والاستياء من الأعمال الاجرامية الماوية، عن احتجاجاتٍ قوية ضد الاستفزاز الوقح على الحدود السوفييتية الصينية وضد حملة الكراهية والافتراء على الشعب السوفييتي التي يُشعلها الماويون. يقول النساء والرجال السوفييت أن حدود وطنهم الاشتراكي مقدسة ولا يجوز انتهاكها. انهم يستخلصون استنتاجات مناسبة من استفزازات قادة بكين الوقحة، ويُعززون يقظتهم الثورية ويدعمون قوة بلدهم حصن الاشتراكية والسلام.

بطبيعة الحال، فان الشعب السوفييتي لا يُطابق جماعة ماو مع الشعب الصيني. يُدرك الشعب السوفييتي أن الشعب الصيني والحزب الشيوعي الصيني يمر بفترةٍ مأساوية من تاريخهم. دعا الحزب الشيوعي السوفييتي والحكومة السوفييتية، مُتبعين مبادئ الأُممية، دعوا، مراراً وتكراراً الى اعادات العلاقات الطبيعية مع جمهورية الصين الشعبية، بسبب مشاعر الصداقة تجاهه.

مُلصق سوفييتي حول الاعتداءات الصينية على الحدود

ومع ذلك، وفي الوقت نفسه، وكما جاء في مذكرة الاحتجاج التي قدمتها الحكومة السوفييتية الى حكومة جمهورية الصين الشعبية فيما يتعلّق بالغزو المُسلّح الوقح داخل الأراضي السوفييتية، فانه سيتم قطع دابر الأعمال الاستفزازية التي تقوم بها السلطات الصينية بحزم.

هذه هي الارادة الراسخة للشعب السوفييتي بأكمله.

ترجمة من كُتيّب:

Who is to blame? How differences arose between china's Maoist leaders and the USSR and other Socialist Countries- Oleg Ivanov

Novosti Press Agency publishing House 1981

Protect pdf from copying with Online-PDF-No-Copy.com